جامعة قاصدي مربـــاح ورقلـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصـــص: دراسات محاسبية جبائية معمقة

بعنـوان

القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر

من إعداد الطالبة : بكاري جليلة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2012/06/14

أعضاء لجنة المناقشة

د/ بن مالك حسان	(أستاذ محاضر)	رئيسا
د/ غريب بولرباح	(أستاذ محاضر)	مشرفا و مقررا
د/غوالي بشير	(أستاذ محاضر)	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعية 2012/2011

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا"

رمز الأمل أعز ما أملك في هذا الوجود "أمي أطال الله في عمرها ورعاها لمن تحب"

إلى الذي رباني حتى أصل إلى هذا المستوى "أبي حفظه الله "

إلى دعمي في الحياة وأعز ما أملك إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل الصديقات والأصدقاء.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ....أهدي هذا العمل

شكرو تقدير

أتوجه بالشكر إلى الله على ما منحني من إرادة وعلم لإنجاز هذا العمل المتواضع، فلله الشكر أولا وأخيرا.

ثم أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب في هذا العمل وأخص بالذكر الدكتور غريب بولرباح على صبره طوال مدة إشرافه علي وعلى توجيهاته الصائبة وتشجيعاته المعنوية وحرصه على إتمام هذا العمل على أحسن وجه مع مراعاة القواعد المنهجية المتبعة في مثل هذا المستوى من البحث.

أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وصرف من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة لما وفرته لي من راحة حتى أتمم هذا العمل.

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع من قريب ومن بعيد إليكم كلكم اخلص التشكرات.

ملخص:

تأثرت الجزائر كباقي الدول بالتغيرات المحيطة بها مما أدى إلى تنويع منتجاتها المصرفية، فتطور نشاط بنوكها استوجب تطبيق نظام محاسبي مالي الذي أعطى إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة بتسجيل وإعطاء البيانات المالية عند إعداد القوائم المالية، فالنظام المحاسبي المالي يحاول معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي والدولي لأنه مستوحى من المحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية، حتى تكون القوائم المالية قادرة على تلبية حاجيات المستخدمين محليا ودوليا.

ومن كل ما عرض اتضح لنا ضرورة إعداد القوائم المالية للبنوك وفق قوانين النظام المحاسبي المالي وتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات والمتعلق بالإفصاح عن البيانات والأدوات المالية للبنوك حتى تكون معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعد المستخدمين من تقييم المركز المالي للبنوك وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الإقتصادية والاستثمارية.

الكلمات المفتاحية : القوائم المالية البنكية، الإفصاح المحاسبي المالي، النظام المحاسبي المالي.

Resumé :

L'Algerie comme tous les autres pays du monde a été touché par les changements mondiaux chose qui a affecté une diversité dans leurs produits bancaires et a permis le développement de toutes ses activités.

Ce qui a exigé l'application d'un systeme comptable financier donnant des directives générales permettant l'orientation scientifique dans les pratiques comptables par l'inscription et la presentation des données financiers pendant la préparation des états financiers, Le système comptable financier traite les problèmes au niveau local et international parcequ'il utilise les normes comptables pourque les états financiers peuvent répondre aux exigences locales et internationales.

Aprés tous ce qu'on vient de presenter on remarque l'exigence de la preparation des états financiers selon les lois du systeme comptable financier et l'application de la norme de déclaration financière n° 07 Les instruments financier : concernant la devulgation des données et Les instruments financiers utilisés par les banques présentant une source sure permettant aux utilisateurs de faire des comparaisons pour evaluer le centre financier des banques et son role d'une façon à pouvoir prendre des décisions économiques et financiers.

Mots clés : les états financiers, systeme comptable financier.

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
	أ.
الإهداء.....	ب.
الشكر.....	
ملخص	ج.
قائمة المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	د.
قائمة الإختصارات والرموز.....	ه.
قائمة الملاحق.....	و.
المقدمة.....	ز.
الفصل الأول: البنوك والقوائم المالية البنكية	**1**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك.....	3
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول القوائم المالية.....	5
المبحث الثالث: القوائم المالية البنكية	9
الفصل الثاني: **النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية**	**39**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي	41
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي.....	45
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 07.....	51
الفصل الثالث: **دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر Société Général Algérie**	**59**
المبحث الأول: تقديم بنك سوسييتي جنرال الجزائر.....	61

المبحث الثاني: بيان توافق القوائم المالية للبنك وقوانين النظام المحاسبي المالي..... 68
المبحث الثالث: مطابقة القوائم المالية للبنك مع معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات..... 87
الخاتمة..... 96
قائمة المصادر والمراجع..... 100
الملاحق..... 104
الفهرس..... 105

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.1	الميزانة	17
الجدول 1.2	نمودج خارج الميزانية	21
الجدول 1.3	نموذج حسابات النتائج	25
الجدول 1.4	نموذج جدول تدفقات الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	28
الجدول 1.5	نموذج جدول تغير الأموال الخاصة	32

قائمة الإختصارات و الرموز

الإختصار/الرمز	الدلالة
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS07	معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات
SG	المخطط الإستراتيجي الطموح
RCSA	أخطار وتقييم الرقابة الداخلية
KRI	المؤشرات المفتاحية للأخطار
FRBG	رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق1	الهيكل التنظيمي للبنك	65
الملحق2	الميزانية في 31 ديسمبر 2010	76
الملحق 3	جدول حسابات النتائج	80
الملحق 4	خارج الميزانية	81
الملحق 5	جدول تغير الأموال الخاصة	83
الملحق 6	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	84

المـــــــقدمـــــــة

يعد القطاع البنكي من أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيرا على المستوى الدولي، حيث تستفيد من خدمات البنوك معظم الأفراد والمنظمات مودعين كانوا أومقرضين، وللبنوك علاقات وثيقة بأجهزة السلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع البنكي مما أعطى للبنوك دورا مهمّا في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، فحسن أداء البنوك وضمان سلامته حظي بالاهتمام العام وخاصة ما يتعلق بملائمتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة، واختلاف أنشطة البنوك عن باقي الأنشطة الأخرى أدى إلى اختلاف متطلبات المحاسبة والإفصاح في القوائم المالية، فالعمليات المصرفية تتميز بالدقة والتنوع والسرعة في انجاز المهام لذلك فمحاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة حتى يسهل استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب من القوائم المالية ويجب أن تحتوي هذه القوائم على الإفصاح المحاسبي بتحديد الكميات الواجب الإفصاح عنها حيث تعود هذه المحددات إلى طبيعة العمل المصرفي.

يعد الإفصاح من الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية، حيث تدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات.

فالإفصاح المحاسبي تنشأ أهميتة من تعدد و تنوع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، المستثمرين، المقرضين، المراقبين، المحاسبين والأجهزة الحكومية فالبيانات المالية الخاصة بالبنوك يحتاج مستخدموها إلى معلومات ملائمة وموثقة وقابلة للمقارنة لتساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي وكذا اتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير معلومات تمكنهم من فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة البنوك.

وفي الوقت الراهن وخاصة على المحيط المصرفي تزايدت أهمية الإفصاح من خلال تعقيد الأدوات المالية المستعملة وحجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها ونظرا لتطور التقنيات المستخدمة في التعامل وارتفاع حدة المنافسة وكذا إزالة القيود على التعامل كل هذا زاد في تعقيد الأدوات المالية مما تطلب الحاجة إلى الإفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية.

الإشكالية :

وبما أن النظام المحاسبي المالي استمد مرجعيته من المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا ونظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات والمتعلق بالإفصاح عن البيانات والأدوات المالية للبنوك، فإصدار هذا المعيار راجع لأهمية البنوك وتأثيرها الكبير في عالم الأعمال، ولحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. ومنه يمكن صياغة الإشكالية كما يلي :

كيف يتم إعداد قوائم مالية للبنوك في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

بالإضافة إلى الإشكالية السابقة نطرح عدة تساؤلات منها :

- هل يتم إعداد قوائم مالية للبنوك وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي ؟
- هل يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة ؟
- هل يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية ؟

فرضيات الدراسة :

- يتم إعداد قوائم مالية للبنوك وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي.

- يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة.
- يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع :

ترجع أسباب إختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها في نقطتين :

- سبب شخصي : فضول معرفي لجانب جديد من المحاسبة لم نتوسع فيه كثيرا خلال سنواتنا الدراسية وهي محاسبة البنوك، ومن زاوية جديدة وهي النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات.
- أسباب موضوعية :

- تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وبداية تطبيقه في السنة الأخيرة مما جعله موضوع هام وخصب للباحثين حسب اختياراتهم لجوانب الدراسة وكان اختيارنا للمؤسسات المالية وبالتحديد للبنوك لما تحتل من أهمية في الاقتصاد الوطني.

- المساهمة بتنويع الدراسات الحديثة في المكتبة الوطنية بموضوع يعتبر إلى حد ما قليل التطرق خاصة في دراساتنا الوطنية.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- معرفة أهم وأحدث المنتجات في المجال المصرفي العالمي.

- توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي و الخارجي للبنك.
- دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية: الافصاحات.

أهمية الدراسة :

تتجسد أهمية البحث فيما يلي :

- إعداد قوائم مالية ذات معلومات محاسبية مناسبة تلبي حاجيات المستخدمين وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة كما يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنك وإجراءات المقارنة.
- تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في أن القطاع المصرفي يعد عصب الاقتصاد في العصر الحديث، إذ لا يتصور تطور الحياة الاقتصادية دون قطاع مصرفي ذو فعالية خاصة في مجال الائتمان، هذا الأخير يتأثر بطبيعة ونوع العمليات المالية التي تتم على مستوى هذا القطاع باعتباره مراقبا من طرف البنك المركزي هذا من جهة، كما أن قوة القطاع المصرفي وفعاليته من حيث التنظيم والتسيير يبث الثقة في نفسية المستثمرين الخواص في المجال المصرفي، من جهة أخرى.

حدود الدراسة :

-<u>الحدود المكانية :</u>

تتمحور الدراسة حول القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر.

- الحدود الزمانية :

القوائم المالية للبنك لسنة 2010 والتقرير المالي الذي يضمها.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في ما يتعلق بالجانب التطبيقي من خلال تتبع مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع و المصادر المتعلقة بالقوائم المالية للبنوك والإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات.

وسوف يتم الاعتماد على النظام المحاسبي المالي للحكم على إمكانية تطبيقه في البنوك وكذا معيار الإبلاغ المالي رقم07 الخاص بمتطلبات الإفصاح في البنوك، ثم يتم اسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع الميداني بهدف تحديد التوصيات اللازمة لتطوير الإفصاح المحاسبي في البنوك.

تقسيمات البحث :

قمنا بتقسيم مادة الدراسة إلى جانبين رئيسيين :

الأول نظري مجزأ إلى فصلين الأول حول البنوك وأنواعها ووظائفها وكذا القوائم المالية والغرض منها و خصاصها النوعية وكذا التطرق للقوائم المالية للبنوك في النظام لمحاسبي المالي. أما الفصل الثاني فبدايته كانت حول النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه وخصائصه وإستحداثاته و الأهداف التي ترتبت عليه وهكذا حول الإفصاح المحاسبي وما هي أهم التعاريف التي تناولته وأنواعه مع التطرق إلى الإفصاح المحاسبي في البنوك ثم التعرض إلى معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات و ما هي المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم

المالية للبنوك. أما الجانب الثاني فهو تطبيقي يخص القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر حيث يتم مراجعة القوائم المالية إذا ما تم إعدادها وفق قوانين النظام المحاسبي المالي وهل تم الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة وفق معيار الإبلاغ المالي رقم07.

الدراسات السابقة :

1. مريم صغير موح، **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية،** مذكرة ماجستير تخصص (محاسبة وتدقيق)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ديسمبر2010، يهدف هذا البحث إلى دراسة ما اذا كانت المؤسسات المالية تقوم بتطبيق معايير الابلاغ المالي واستخلص الباحث الى ضرووة تطبيق معايير الإبلاغ المالي لتصبح عملية مقارنة بنوكنا الوطنية والبنوك العالمية صحيحة، وكذلك تكون قرارات مستخدمي قوائمها المالية رشيدة على أسس صحيحة.
2. رولاكاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار،** مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، 2007 ، الهدف من هذه الدراسة توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على مستوى الداخلي والخارجي للمصرف وكذا دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الالزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها بالإعتماد على المعيار 30 الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وخلص الباحث في التوصيات إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند اعداد القوائم المالية للمصرف حتى تكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاطه مع الدول التي تطبق هذه المعايير.

3. جمعة فلاح محمد حميدات،**مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأو راق** ، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة عمان، 2004، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعاير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الاوراق المالية عند اعدادها للتقارير المالية السنوية، وخلص الباحث الى ضرورة تبني هيئة الأوراق المالية لمؤشر الإفصاح الوارد في الدراسة لمراقبة كفاية الإفصاح الموفر من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بموجب متطلبات معايير المحاسبية الدولية.

4. خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد الثاني، 2002، تهدف هذه الدراسة الى آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها واقد خلص الباحث الى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتطوير القوانين والتشريعات الاردنية وكذا ضرورة نشر القوائم المالية السنوية كاملة مرفقا بها جميع الايضاحات لانها جزء لا يتجزأ منها حتى تلبي احتياجات الفئات المستفيدة.

5. بن فرج زوينة، **الإتجاهات العالمية للإفصاح في البنوك التجارية**،_الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة : المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، هدفت هذه الدراسة الى التطرق الى معايير الإفصاح الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية ولجنة بازل للرقابة على الأعمال المصرفية وخلصت

الباحثة الى ضرورة إيجاد إستراتيجية تجمع بين الالتزام بالمعايير الدولية وفي نفس الوقت مراعاة الظروف البيئية المحاسبية للمنطقة لأن النظام المحاسبي ينمو ويتطور ويتفاعل مع البيئة فيتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستوى التعليم وأيضا يجب على الدول النامية النهوض بأنظمتها المصرفية وجعلها قادرة على المنافسة بما يكفل لها الدخول للأسواق العالمية .

صعوبات البحث :

لا يخلوا أي بحث علمي من الصعوبات، إذ واجهتنا خلال الدراسة بعض منها هي :

- عدم منح المعلومات الهامة والخاصة بدراستنا التي تخص القوائم المالية للبنوك.
- قلة المراجع فيما يخص القوائم المالية البنكية.

الفصل الأول: البنوك والقوائم المالية البنكية

تمهيد :

تشكل البنوك أحد أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الحديث والتي تساهم في جمع مدخرات الأفراد وإعادة استثمارها لتمويل العمليات الاقتصادية لمختلف القطاعات، حيث يتمثل الدور الأساسي للبنوك في أنه الوسيط بين الأموال التي تحتاج للاستثمار والاستثمار الذي يحتاج للتمويل، وحتى تتمكن البنوك من القيام بهذا الدور فهي تحتاج الى تطور مستمر لكي تتكيف مع التقدم التقني في جميع المجالات وخاصة المبادلات المالية والتجارية على الصعيد المحلي أوالعالمي، فالعمليات المصرفية تتميز بالتنوع والتعدد والدقة والسرعة في انجاز المهام لهذا فالبنوك تحتاج لنظام محاسبي يتصف بدرجة عالية من المرونة والوضوح حتى يسهل استخراج الكشوف المالية بصورة صادقة ومفهومة وواضحة وكذا المعلومات اللازمة في الوقت المناسب .

المبحث الأول : ماهية البنوك

تعتبر البنوك من اهم المؤسسات المالية في الاقتصاد وذلك بتامين السيولة الكافية لنمو اقتصادي متزن ومستمر وهذا عن طريق تمويل العمليات الانتاجية فهي بهذا تساعد على دفع عجلة التنمية الإقتصادية في المؤسسات و المجتمع .

المطلب الأول : تعريف البنوك

يعتبر البنك وسيط بين المودعين والمستثمرين فهو يقوم أساسا على قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات وإستثمارها لتحقيق الربح [1]

ولقد جاء تعريف البنوك في بعض النصوص القانونية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصرفية، هذه العمليات تحتوي على تلقي الأموال من الجمهور وإدارة وسائل الدفع وعمليات القرض ووضعها تحت تصرف الزبائن. فالبنوك تعد مكان يجتمع فيه عرض الأموال والطلب عليها، وأيضا وعاء تجتمع فيه الأموال و الإدخارات ليعاد إقراضها الى من يستطيع ويرغب في إستثمارها [2].

---

[1] http://i3.makcdn.com/userFiles/h/o/hodhodegypt13/office/ebook5.pd, 22 : 55, 2012/04/14, المحاسبة في المنشئات المالية

[2] محرزي جلال، **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2006 ، ص ص 92-93.

المطلب الثاني : انواع البنوك

يمكن تصنيف البنوك الى ثلاثة انواع كل منها حسب النشاط الذي تقوم به :[1]

- البنوك التجارية ؛
- البنوك المركزية ؛
- ،البنوك المتخصصة .

فالبنوك التجارية تمتاز بكونها تقبل الودائع تحت الطلب وقروضها تتسم في غالب الأحيان بأنها قصيرة الأجل وتكون موجهة للتجارة أولحاجات شخصية، بينما تمتاز **البنوك المتخصصة** باهتمامها بالمشاريع الإقتصادية التي تتطلب تمويلا ضخما وأن قروضها طويلة الأجل، فتختص هذه البنوك بخدمة قطاعات معينة من الاقتصاد غير القطاع التجاري، أما **البنوك المركزية** فميزتها أنها ملك للدولة تقوم بأعمال معينة كإصدار النقود والإشراف على حسابات الحكومة والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وإقراضها حسب التنظيم المحدد و العمل على توجيه القرض ومراقبته .

المطلب الثالث : وظائف البنوك

للبنوك وظائف عديدة نلخص أهمها فيما يلي :[2]

- المساهمة في رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق الرقي والإزدهار في المجتمع وذلك من خلال تمويل القروض لنشاطات الاستغلال والاستثمار، فهي بهذا تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للمواد المتاحة وأيضا خلق وتراكم ثروات جديدة؛
- للبنوك دور في تسيير السياسة النقدية فإذا زادت حاجة المقرضين زاد معدل الفائدة لتحفيز المدخرين على زيادة الإدخار والتقليل من الإستهلاك لذلك تعمد البنوك دائما للبحث عن مختلف الطرق المؤدية للادخار سواء من ناحية الافراد والمؤسسات وتوجيهه نحو الاستثمار؛

---

[1] المرجع السابق، ص ص 92-94.

[2] دوة محمد، **دور البنوك في الصناعة**، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2004-2005، ص ص 4-5.

- خلق وسائل الدفع و أداء الالتزامات كالعملات النقدية، الشيكات ووسائل الدفع الأخرى، هذا وقد عرفت وسائل الدفع تطورا كبيرا أدى الى ظهور العديد منها كنظام السحب و الدفع عن طريق الاجهزة الالكترونية و الآلية ،الشيء الذي ساهم في تبسيط وتوسيع و زيادة المبادلات.

المبحث الثاني : مفاهيم حول القوائم المالية

توفر القوائم المالية للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مختلف المعلومات على جوانب نشاط المؤسسة ومستخدمين هذه القوائم، وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف القوائم المالية وأهميتها وكذا خصائصها النوعية.

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية :[1]

إن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على اتخاذ وترشيد القرارات.

القوائم المالية تعتبر وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح و المركز المالي للإدارة والأطراف المعنية، وبالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا مبوبة ومجمعة بإستعمال أدوات وفق أشكال معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة. وتشمل هذه القوائم المالية عامة على :

الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في رأس المال، الملاحق.

---

[1] قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2010جويلية، ص47.

المطلب الثاني : أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:[1]

أداة اتصال ، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار .

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

المطلب الثالث : الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية في أربع خصائص أساسية وهي : القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة.

1. **القابلية للفهم :**[2]وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فمن جهة يجب ان تكون واضحة خالية من التعقيد

---

[1] مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2007-2008، ص67.

[2] مريم صغيرموح، **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ديسمبر2010 ،ص 101.

ومن جهة أخرى يجب أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة يمكنهم من فهم هذه المعلومات.

2. **الملائمة :**[1]حتى تكون المعلومات ملائمة لحاجيات المستخدمين وتكون مؤثرة على قرارات المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أوتصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناءا على ذلك يجب أن تكتسب خاصية الأهمية النسبية.

- **الأهمية النسبية :**[2]وهي تلك المعلومات التي يؤثر حذفها أوتحريفها على قرارات المستثمر الاقتصادية وبالتالي يجب الافصاح على المعلومات المهمة في القوائم المالية ولهذا يجب توفر خاصية الأهمية النسبية في المعلومات لتكون نافعة.

3. **الموثوقية :**[3]وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتفرع من خاصية الموثوقية الصفات الفرعية التالية: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، عدم التحيز، الحيطة والحذر وتكاملية المعلومات.

- **التمثيل الصادق :** أي أن تكون المعلومات المالية تمثل بصدق الأحداث والعمليات المالية التي حدثت والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية في المؤسسة.
- **عدم التحيز :** أي أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين، أي أن يكون بعيدا عن التحيز الشخصي.

---

[1] معايير المحاسبة المصرية إطار www.alexcham.org/pdf/المالية%20عرض%20و%20إعداد%20إطار.pdf, 8 : 23, 2012/04/15, إعداد وعرض القوائم المالية، ص7

[2] مريم صغيرموح، نفس الرجع، ص 101.

[3] معايير المحاسبة المصرية إطار إعداد وعرض القوائم www.alexcham.org/pdf/المالية%20عرض%20و%20إعداد%20إطار.pdf, 8 : 23, 2012/04/15, المالية، ص ص 7-9

- **الحيطة والحذر :** أي يجب تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد ،بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والإيرادات أوالتقليل المتعمد للخصوم والمصاريف.
- **الجوهر فوق الشكل :** أي أن تكون المعلومات تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث لا أن تقتصر على عرض الشكل القانوني لهذه الأحداث و الوقائع حتى تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- **تكاملية المعلومات :** أي لا يجب عرض المعلومات في القوائم المالية ناقصة أومحذوف منها أوإلغاء أي جزء منها يخل بمصداقيتها.

4. **القابلية للمقارنة :**[1] أي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة أولفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أومقارنة القوائم المالية لمؤسسة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، وهذا ما يساعد مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإستثمارية أوالتمويلية.

المبحث الثاني : القوائم المالية البنكية

إن فهم طبيعة أنشطة البنوك يقودنا إلى فهم النظام المحاسبي للبنوك وتحديد مخرجاته والتي تتمثل في القوائم المالية البنكية، فهي لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي أخر أي مخرجات المخطط المحاسبي الوطني لا تختلف عن مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك وذلك لأن الغرض من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو الإبلاغ عن العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية في المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي وكذا القوائم المالية المختصرة.

[1] معايير المحاسبة المصرية إطار إعداد وعرض القوائم المالية، www.alexcham.org/pdf/المالية%20عرض%20و%20إعداد%20إطار.pdf, 8 : 23, 2012/04/15, ص9

المطلب الأول : القوائم المالية البنكية في المخطط المحاسبي الوطني[1]

وفقا للمخطط المحاسبي الوطني تقوم البنوك بإعداد القوائم المالية التالية :

الميزانية، خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج.

- **الميزانية :**

الميزانية هي المرآة التي تعكس نتيجة نشاط البنك أوتعطي صورة صادقة عن المركز المالي في فترة زمنية معينة، فالبنوك منشآت مالية تأخذ عناصر أصولها السائلة الطبيعة النقدية، وتعتبر أهم ممتلكات البنك، وبالتالي يجب إعداد الميزانية بصورة توضح أهمية هذه العناصر، فعندما نكون بصدد إعداد ميزانية بنك في جانب الأصول يكون الترتيب ابتداء بالأصول النقدية وانتهاء بالأصول الثابتة، أما جانب الخصوم الذي يمثل الموارد المالية للبنك فيجب ترتيب عناصر هذا الجانب بصورة توضح مقدار الموارد الداخلية والموارد الخارجية للبنك وذلك حتى يستطيع مستخدم هذه القوائم التعرف بصورة محددة على أوجه استخدام هذه الموارد و مقدار الأهمية النسبية لعناصر هذه الموارد وإستخداماتها.

- **خارج الميزانية :**

خارج الميزانية تشمل جميع العمليات التي يؤجل تحقيقها إلى المستقبل وتتمثل في الأصول المحتملة، وتسمى محتملة لأنها مرتبطة بالتزام أوتحقيق شرط غير مؤكد خارج عن إرادة البنك، فهي عمليات تنطوي على خطر كبير أي عمليات في سوق الصرف والسوق المالي، وتتمثل أنواع العمليات خارج الميزانية فيما يلي :

- ✓ الخصوم المحتملة المرتبطة بالضمانات المقدمة من البنوك والتي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير، كضمان الاحتياطي وضمان الكفالة كأن تتعهد البنوك بالتسديد عند تاريخ استحقاق سفتجة عن طريق القبول والتظهير إذا لم يفي الزبون بذلك. وأيضا نجد من الخصوم المحتملة الاعتماد المستندي؛

[1] فتاح حاج محمد، **دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية و مدى تطبيقه**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 200-2001 ، ص ص 75-79.

- ✓ الالتزامات بحد ذاتها وتتضمن فتح قروض مؤكدة وتسهيل إصدار سندات، ففتح قروض مؤكدة هي وعد البنوك بمنح قروض للزبون بشروط معينة بضم القرض إلى ميزانية البنك عندما يريد الزبون استعماله. أما سهولة إصدار السندات هي تقنيات جديدة ترافق إصدار السندات القصيرة الأجل للزبون مثل شهادة الإيداع، ورقة الصندوق، حيث يلتزم البنك بشراء هذه السندات إذا لم يوجد من يشتريها أو يقوم بفتح قرض لزبونه؛
- ✓ العمليات المرتبطة بتغير نسب الفائدة والصرف فهي تلك التي يقوم بها المتعاملون على أساس توقعات تغيير سعر الفائدة وسعر الصرف لمؤشرات البورصة وهي نوعان من العمليات عمليات التغطية وعمليات المضاربة.

- **جدول حسابات النتائج :**

وتدرج فيه جميع عناصر ايرادات وأعباء البنك التي تخص السنة المالية موضع القياس وتتكون

ايرادات البنوك من البنود التالية :

- الفوائد الدائنة وفوائد خصم الكمبيالات.
- إيرادات الاستثمارات التي تتمثل في فوائد وأرباح الأوراق المالية المملوكة للبنك.
- العمولات التي يتقاضاها البنك من عملائه مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها لهم.
- أرباح عمليات النقد الأجنبي الناتجة من فروق أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية.
- بعض بنود الإيرادات المتنوعة الأخرى.

أما عناصر الأعباء فتتكون من البنود التالية :

- الفوائد المدينة التي يتم احتسابها لعملاء الودائع وودائع صندوق التوفير وبعض الحسابات الجارية الخاصة.
- المصروفات العمومية للبنك والتي تضمن كافة المصاريف الإدارية كالمرتبات والأجور والإيجار والعوائد ومصاريف الإصلاح والصيانة ومصاريف البريد ، وما إلى ذلك.
- إهتلاكات الأصول الثابتة المملوكة للبنك كالمباني والأثاث والآلات.
- المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية وخلافه.

المطلب الثاني : القوائم المالية البنكية في النظام المحاسبي المالي

يقوم النظام المحاسبي المالي بتحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية والتي تتكون من الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

- **الميزانية :**

يجب أن يتم إعداد الميزانية وفقا لترتيب تنازلي للسيولة وتتضمن الميزانية من عناصر الأصول و الخصوم نذكرها فيما يلي :

1: الأصول :[1] تتضمن الأصول العناصر التالية :

- ✓ **الصندوق ،البنك المركزي ،الخزينة العمومية ،مركز الصكوك البريدية :** ويشتمل الصندوق الذي يحتوي على الأوراق والقطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعر قانوني وكذا الشيكات السياحية ،بالإضافة للموجودات لدى البنك المركزي والخزينة العمومية وكذا الموجودات لدى مركز الصكوك.

[1] نظام رقم09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص ص 20-21.

- ✓ **أصول مالية مملوكة لغرض التعامل :** وتشمل الأصول المالية المكتسبة من طرف البنوك لغرض تحقيق ربح في راس المال قصير الأجل وذلك بإعادة بيعها في إطار أنشطة السوق .
- ✓ **أصول مالية جاهزة للبيع :** يشمل هذا الحساب على الأصول المالية التي لا تدرج في الأصول الما[1]لية مملوكة لغرض التعامل والمملوكة حتى تاريخ الإستحقاق وقروض وحسابات دائنة على الهيئات والزبائن والمساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة أوالكيانات.
- ✓ **قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية :** وهي اصول مالية ذات دفع محدد أوقابلة للتحديد وغير مسعرة في سوق نشيط، ويشمل أيضا المستحقات التابعة على المؤسسات المالية المحازة بموجب العمليات المصرفية .
- ✓ **قروض وحسابات دائنة على الزبائن :** وهي مجموع السلفات والحقوق المحازة بموجب العمليات المصرفية على الزبائن من غير المؤسسات المالية وكذا الحقوق المحازة على الزبائن من غير الهيئات المالية من جراء عمليات الإيجار و التمويل .
- ✓ **أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق :** وهي الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أوقابلة للتحديد وذات استحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية ونستطيع الحفاظ عليها حتى آجال استحقاقها.
- ✓ **الضرائب الجارية - أصول :** يسجل فيه التسبيقات والحسابات المدفوعة للدولة، خاصة بموجب الضريبة على النتائج والرسوم ورقم الأعمال ،أي يسجل فيه فائض الدفع على المبلغ المستحق بموجب الفترة أوالفترات السابقة.
- ✓ **الضرائب المؤجلة - أصول :** يسجل فيه مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة.

1

- ✓ **أصول أخرى :** يشمل هذا الأصل خاصة على المحزونات و الحقوق على الغير التي لا تظهر في بنود الأصول الأخرى، باستثناء حسابات التسوية ،كما يتضمن أيضا رأس المال المكتتب غير المطلوب أو غير المسدد رغم طلبه من رأس المال المكتتب.
- ✓ **حسابات التسوية :** وهي المقابل للأرباح الناتجة عن تقييم عمليات خارج الميزانية وخاصة العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والأعباء المسجلة مسبقا والإيرادات للتحصيل.
- ✓ **المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة أو الكيانات :** يشمل سندات المساهمة في الفروع والمؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة غير المملوكة التي لم يتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها في مستقبل قريب ،وسندات المساهمة هذه هي سندات التي يقدر أن امتلاكها لمدة طويلة يفيد نشاط البنوك وتمكنها من ممارسة نفوذ معين على المؤسسة المصدرة للسندات أوممارسة رقابة عليها.
- ✓ **العقارات الموظفة :** وتشمل الأملاك العقارية المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لتقاضي ايجار أو تثمين رأس مال.
- ✓ **الأصول الثابتة المادية :** ويشمل الأصول المادية المملوكة من طرف البنوك لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والتي من المفروض أن تتعدى مدة استعمالها ما بعد السنة المالية.
- ✓ **الأصول الثابتة غير المادية :** وهي أصول قابلة للتحديد، غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة من طرف البنوك في إطار أنشطتها العادية، وتشمل أيضا المحلات التجارية المكتسبة والمعاملات والبرامج المعلوماتية أورخص الاستغلال الأخرى والإعفاءات ومصاريف التطوير.

- ✓ **فارق الحيازة :** وهو اصل غير محدد وعليه يجب أن يميز عن التثبيتات المعنوية ،يسجل فيه فارق الحيازة ايجابيا كان أوسلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أوانصهار.

2: الخصوم :[1] تتضمن الخصوم العناصر التالية :

- ✓ **البنك المركزي :** يشمل الديون تجاه البنك المركزي لبلد إقامة البنوك والمستحقة تحت الطلب أوالتي تستلزم مهلة أوإشعار مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.
- ✓ **ديون تجاه الهيئات المالية :** يشمل الديون الخاصة بالعمليات المصرفية تجاه الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة والدون المجسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية.
- ✓ **ديون تجاه الزبائن :** يشمل جميع الديون تجاه الأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة والدون المجسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية.
- ✓ **ديون ممثلة بورقة مالية :** وهي الديون الممثلة بأوراق مالية أصدرتها البنوك في الجزائر وخارجها باستثناء الأوراق المالية المشروطة، وتشمل أيضا سندات الصندوق والأوراق المالية ما بين البنوك والأوراق المالية للمستحقات القابلة للتداول الصادرة في الجزائر وفي الخارج والسندات و الأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت.
- ✓ **الضرائب الجارية - خصوم :** يسجل فيه الضريبة الواجب دفعها على السنة أوالسنوات المالية السابقة في حالة عدم تسديدها.
- ✓ **الضرائب المؤجلة - خصوم :** يشمل مبلغ الضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة.

---

[1] نظام رقم09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص ص 21-22.

- ✓ **خصوم أخرى :** يشمل الديون تجاه الغير والتي تدرج في الحسابات الأخرى من الخصوم باستثناء حسابات التسوية.
- ✓ **حسابات التسوية :** ويشمل مقابل الخسائر الناتجة عن تقييم عمليات خارج الميزانية وخاصة العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والإيرادات الملاحظة مسبقا والأعباء للدفع.
- ✓ **مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء :** تشمل المؤونات المخصصة لتغطية تلك الخسائر التي يحتمل وقوعها بسبب نشوء حوادث والتي يكون تقييمها وتحقيقها غير مؤكدين، وأيضا تشمل المؤونات على المعاشات و الالتزامات المماثلة (التزامات التقاعد) لصالح المستخدمين و الشركاء و الوكلاء الاجتماعيين للبنوك.
- ✓ **إعانات التجهيز وإعانات أخرى للإستثمارات :** ويشمل الإعانات لفائدة البنوك لغرض حيازة ممتلكات معينة أوإنشاءها ،وتمويل أنشطة طويلة الأجل كإقامة كيانات في الخارج والبحث عن سوق جديدة.
- ✓ **أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة :** يشمل المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة عندما يستلزم الحذر ذلك، بالنظر للمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية .
- ✓ **ديون تابعة :** تشتمل على الأموال المتأتية من إصدار الأوراق النقدية أوالإقتراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها في حالة التصفية، إلا بعد إبداء الدائنين الآخرين عدم رغبتهم في ذلك.
- ✓ **رأس المال :** هو القيمة الاسمية للأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تكون رأس المال الاجتماعي.
- ✓ **علاوات مرتبطة برأس المال :** يشتمل على العلاوات المرتبطة برأس المال المكتتب لاسيما علاوات الإصدار والمساهمة والاندماج والانفصال أوتحويل السندات الى الأسهم.

- ✓ **احتياطات :** وهي الاحتياطات المخصصة عن طريق الاقتطاع من الأرباح السنوية المالية السابقة.
- ✓ **فارق التقييم :** يسجل فيه رصيد الأرباح والخسائر غير المقيد في لنتيجة والنتائج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية .
- ✓ **فارق إعادة التقييم :** يسجل هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الملاحظة على الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية.
- ✓ **مبالغ مرحلة :** تعبر عن المبلغ المتراكم للجزء من نتائج السنوات المالية السابقة الذي لم يقرر تخصيصه بعد.
- ✓ **نتيجة السنة المالية :** يسجل هذا الحساب ربح أو خسارة السنة المالية .

و الشكل التالي يمثل نموذج الميزانية.

رقم1.1 : نموذج جدول الميزانية :

	الأصول	**الملاحظة**	**السنة ن**	**السنة ن – 1**
1	الصندوق ، البنك المركزي ، الخزينة العمومية ، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
	أصول مالية مملوك إلى غاية الاستحقاق			

6	الضرائب الجارية – أصول				
7	الضرائب المؤجلة – أصول				
8	أصول أخرى				
9	حسابات التسوية				
10	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة، أو الكيانات المشاركة				
11	العقارات الموظفة				
12	الأصول الثابتة المادية				
	الأصول الثابتة غير المادية				
13	فارق الحيازة				
	مجموع الأصول				
14					

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية - خصوم			
6	الضرائب المؤجلة – خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
	احتياطات			

15	فارق التقييم				
16	فارق إعادة التقييم				
17	ترحيل من جديد (+/-)				
18	نتيجة السنة المالية (+/-)				
19	**مجموع الخصوم**				

المصدر : نظام رقم09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76.

- **خارج الميزانية :**[1]

1 : التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية : يشمل هذا الحساب على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أوالالتزامات بالدفع وتأكيدفتح الإعتمادات المستندية للهيئات المالية.

2 : التزامات التمويل لفائدة الزبائن : يشمل هذا الحساب على فتح الإعتمادات المؤكدة وخطوط إستبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.

3 : التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية : يشمل هذا الحساب خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.

4 : التزامات ضمان بأمر الزبائن : يشمل هذا الحساب خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.

[1] نظام رقم09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 23.

5 : التزامات أخرى ممنوحة:يشمل هذا الحساب على الاوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل البنك.

6 : التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية : يشمل هذا الحساب على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.

7 : التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية : يشمل هذا الحساب على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية .

8 : التزامات أخرى محصل عليها : يشمل هذا الحساب خصوصا على الاوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف البنك.

والجدول التالي يمثل نموذج خارج الميزانية .

جدول رقم 1.2 : نموذج خارج الميزانية

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1

أ	**التزامات ممنوحة**				
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات الملية				
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن				
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية				
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن				
5	التزامات أخرى ممنوحة				
ب	**التزامات محصل عليها**				
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية				
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية				
8	التزامات أخرى محصل عليها				

المصدر : نظام رقم09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76

- **حساب النتائج :**[1]

- **فوائد ونواتج مماثلة :** يشمل هذا الحساب على الفوائد والإيرادات المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.

[1] نظام رقم09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص ص 25-26.

- **فوائد وأعباء مماثلة :** يشمل هذا الحساب على الفوائد والأعباء المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.
- **عمولات (نواتج) :** يحتوي هذا الحساب على نواتج الاستغلال المصرفي المفوترة في شكل عمولات تطابق عائد الخدمات المقدمة للغير باستثناء الايرادات المدرجة في حساب الفوائد والإيرادات المماثلة.
- **عمولات (أعباء) :** يشمل هذا الحساب على عمولات الاستغلال المصرفي في شكل عمولات يكون منشأها استعمال الخدمات المقدمة من قبل الغير باستثناء المصاريف المدرجة في حساب الفوائد والاعباء المماثلة.
- **أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة :** يشمل هذا الحساب الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المملوكة، و الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل، بالإضافة إلى فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.
- **أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع :** يشمل هذا الحساب الحصص والعائدات الأخرى الناجمة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع، و فوائض ونواقص القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع، بالإضافة إلى خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير.
- **نواتج النشاطات الأخرى :** يتضمن هذا الحساب مجموع نواتج الاستغلال البنكي باستثناء تلك المسجلة في الحسابات 1،3،5،6.

كما يتضمن هذا الحساب الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة عن المشاركات في الفروع، المؤسسات المشتركة أوالكيانات المشاركة.

- **أعباء النشاطات الأخرى :** يشمل هذا الحساب على مجموع أعباء الاستغلال البنكي باستثناء المسجلة في الحسابات 2،4،5،6.
- **الناتج البنكي الصافي :** يساوي هذا الحساب الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة في الحسابات من 1 إلى 8.
- **أعباء استغلال عامة :** يشمل هذا الحساب خصوصا على : الخدمات، أعباء المستخدمين، الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة والاعباء الأخرى.
- **مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية و غير المادية :** يغطي هذا الحساب مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالنسبة للبنوك.
- **الناتج الإجمالي للاستغلال :** يساوي هذا الحساب الفرق بين الناتج البنكي الصافي والحسابين 10و11.
- **مخصصات المؤونات وخسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد :** يشمل هذا الحساب على مخصصات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية بما فيها الحقوق على الزبائن والحقوق المعاد هيكلتها، ومخصصات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة، بالإضافة إلى خسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد.
- **استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة وإسترداد على الحقوق المهتلكة :** يشمل هذا الحساب على استرجاعات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها، واسترجاعات المؤونات على الأموال للمخاطر المصرفية العامة، وأيضا استرجاعات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة، بالإضافة إلى الإستردادات على الحقوق المهتلكة.
- **ناتج الاستغلال :** يساوي هذا الحساب الفرق بين الناتج الإجمالي للاستغلال واسترجاعات ومخصصات المؤونات.

- **أرباح أوخسائر صافية على أصول مالية أخرى :** يتضمن هذا الحساب الأرباح أوالخسائر الصافية على تنازلات الأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالبنوك.
- **العناصر غير العادية (نواتج) :** يسجل هذا الحساب وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.
- **العناصر غير العادية (أعباء) :** يسجل هذا الحساب وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.
- **ناتج قبل الضريبة :** يساوي هذا الحساب الفرق بين ناتج الاستغلال وحساب الأرباح أوالخسائر صافية على أصول مالية أخرى والعناصر الغير العادية (أعباء ونواتج).
- **ضرائب على النتائج وما يماثلها :** يشمل هذا الحساب العبئ الصافي للضريبة الواجب دفعها أوالمؤجلة على الأرباح.
- **الناتج الصافي للسنة المالية :** يسجل هذا الحساب الربح أو الخسارة للسنة المالية.

والشكل التالي يبين نموذج حساب النتائج :

جدول 1.3: نموذج حسابات النتائج

	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد و نواتج مماثلة			
2	- فوائد وأعباء مماثلة			
	+ عمولات (نواتج)			
3	- عمولات (أعباء)			
	+/- أرباح أو خسائر صافية على			

4 5 6	الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع + نواتج النشاطات الأخرى - أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10 11	- أعباء استغلال عامة - مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة وغير المادية			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13 14	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد + استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة			
15	**ناتج الاستغلال**			

16 17 18	+/- أرباح او خسائر صافية على أصول مالية أخرى + العناصر غير العادية (نواتج) - العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	- ضرائب على النتائج و ما يماثلها			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر : نظام رقم09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76

- **جدول تدفقات الخزينة :[1]**

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو أعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة البنوك والمؤسسات المالية على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة حيث تشمل هذه الأخيرة على الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع، وتعتبر معادلات أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الأجل القصير البالغة السيولة، التي تعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها، فالتدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال

[1] نظام رقم09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص ص 29-30.

في الخزينة ومعادلاتها حيث يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

فتعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاضعة وكل الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر انشطة استثمار أوتمويل، أما أنشطة الاستثمار فتمثل الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة ،وأنشطة التمويل هي أنشطة مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات البنوك.

والشكل التالي يمثل نموذج جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة).

جدول رقم 1.4: نموذج جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الرقم	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى			
5	+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار			
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل			
7				

	+/- حركات أخرى			
8	**=إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات اللأخرى** (إجمالي العناصر من2إلى7)			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
10 11 12 13	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية - الضرائب المدفوعة			
14	**= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية** (إجمالي العناصر 9 إلى 13)			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي** (إجمالي العنصرين 8، 1 و 14) (أ)			
16 17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات			

18	الموظفة +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية			
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار** (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)			
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين			
21	+/- إجمالي التدفقات الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل			
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل** (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج)			
23	**تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)**			
24	**ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (أ+ب+ج+د)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية اللأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			

	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)			
أموال الخزينة و معادلاتها				
25	**أموال الخزينة و معادلاتها عند الافتتاح (** إجمالي العنصرين 26 و 27)			
26 27	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
28	**أموال الخزينة و معادلاتها عند الاقفال (** إجمالي العنصرين 29 و 30)			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) حسابات (أصل و خصم) واقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

المصدر : نظام رقم09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76

- **جدول تغير الأموال الخاصة :**[1]

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للبنوك خلال السنة المالية فالمعلومات الدنيا التي يتضمنها جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة : بالنتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة، النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة، عمليات الرسملة وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. أما في عمليات الرسملة فيتعلق الأمر خصوصا بالزيادة والإنقاص وتسديد رأس المال، وتمثل مختلف المجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الأموال الخاصة موضوع الملاحظات المفصلة من أجل شرح طبيعة وتركيبة هذه المجاميع. والشكل التالي يمثل نموذج جدول تغير الأموال الخاصة.

جدول رقم 1.5 : نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 في ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						

[1] نظام رقم09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص 32.

الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن - 1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن – 1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول						

المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر : نظام رقم09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76

- **ملحق الكشوف المالية :**[1]

يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات حيث تشمل معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن مايلي :

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- ✓ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أومسيريها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أوالتي تخص بعض العمليات الخاصة.

[1] نظام رقم09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76، ص ص 32-34.

ويجب ألا يشتمل ملحق الكشوف المالية إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك ووضعيتها ونتيجتها، وأيضا يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم. كما يجب على كل حساب من حسابات الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة، ويجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية :

- ✓ المذكرة 1 : القواعد و الطرق المحاسبية؛
- ✓ المذكرة 2 : المعلومات المتعلقة بالميزانية؛
- ✓ المذكرة 3 : المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
- ✓ المذكرة 4 : المعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛
- ✓ المذكرة 5 : المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة؛
- ✓ المذكرة 6 : المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة؛
- ✓ المذكرة 7 : المعلومات المتعلقة بالفروع و المؤسسات المشتركة و الكيانات المشاركة؛
- ✓ المذكرة 8 : تسيير المخاطر؛
- ✓ المذكرة 9 : معلومات متعلقة برأس المال؛
- ✓ المذكرة 10 : العوائد و الامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛
- ✓ المذكرة 11 : المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة .

المطلب الثالث : القوائم المالية المختصرة للبنوك[1]

هي قوائم مالية مشتقة من القوائم المالية الكاملة وهي قوائم مالية سنوية أو مرحلة تمت مراجعتها، لقيت قبول عام وتزايد الطلب عليها في الأسواق المالية لأن التفاصيل في القوائم المالية الملخصة تكون مختصرة أقل بكثير من القوائم المالية الكاملة، تمتاز بسهولة وبساطة البيانات التي تحتويها هذه القوائم فهي بذلك تحقق منافع لمستخدمي هذه القوائم بتوفير الجهد والوقت والتكلفة من خلال ما تحتويه من معلومات واضحة، مركزة وقابلة للفهم بسرعة.

وبالتالي يجب أن تكون لهذه القوائم عنوان يميزها عن القوائم المالية الكاملة بالإضافة إلى وجوب وجود اتساق بين القوائم المالية المختصرة والقوائم المالية الكاملة أي يجب أن تشتمل الاثنين على نفس القوائم، فإذا اشتملت القوائم المالية الكاملة على الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة والملاحق فيجب أن تشتمل القوائم المالية المختصرة أيضا على نفس هذه القوائم.

[1] مريم صغيرموح، مرجع سيق ذكره، ص128.

خلاصة :

رأينا أن البنوك أحد أهم المؤسسات المالية التي تقوم بدفع العجلة الاقتصادية وذلك بتمويل العمليات الاقتصادية ، فهي همزة وصل بين الأموال التي تبحث عن إستثمار والاستثمار الذي يبحث عن تمويل.

إن مخرجات النظام المحاسبي للبنوك لا تختلف عن مخرجات نظام محاسبي آخر سواء كان في المخطط المحاسبي الوطني أوالنظام المحاسبي المالي، فتضمنت القوائم المالية في المخطط المحاسبي الوطني على : الميزانية، خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج.

أما في النظام المحاسبي المالي فتضمنت القوائم المالية على: الميزانية ،جدول حسابات النتائج ،جدول تدفقات الخزينة ،خارج الميزانية ،الملاحق.

وهناك خصائص نوعية يجب أن تتوفر عليها القوائم المالية وهي : الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم حتى تكون قوائم مالية صادقة وملائمة لإحتياجات المستخدمين.

ونظرا لتطور الاسواق المالية اتجهت البنوك إلى إعداد قوائم مالية مختصرة تتميز ببساطة وسهولة البيانات التي تحتويها وذلك لتوفير الجهد والوقت والتكلفة.

فالمنتج النهائي للنظام المحاسبي المستخدم في الصناعة المصرفية لا يختلف عن غيره من الأنظمة الأخرى الغير المصرفية لأن الهدف من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو التقرير عن نتائج العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، ووجه الاختلاف في البنوك يعود إلى طبيعة نشاط هذه الأخيرة وكذا طبيعة العمليات التي ينبغي تسجيلها.

الفصل الثاني:النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية

تمهيد :

إشكال الإفصاح كان ولا يزال من المواضيع التي حازت على اللإهتمام سواءا على المستوى المالي أوالمصرفي، خلصت إلى أن الإفصاح المالي من شأنه التغلب على جانب من نقاط الضعف القائمة في القطاع البنكي حيث أن الشفافية والإفصاح تساهم في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم المالية وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وذلك ينعكس ايجابيا على الأسواق المالية وهو الأمر الذي تطلب معايير خاصة بالإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية، لذلك ألزمت السلطات الرقابية في العالم البنوك الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد قوائمها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، فقامت بإصدار المعيار المحاسبي رقم 30 والذي كان موضوعه الإفصاح في البيانات المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وفي عام 2007 ألغي المعيار30 ليحل محله معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات والذي يبين متطلبات الإفصاح في القوائم المالية البنكية وخاصة ما يتعلق بالمخاطر التي يتعرض لها البنك.

كما كان للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولي[1] دور مهم في مجال الإفصاح في البنوك، والتي أصدرت مبادئ تعتبر أساسية ومهمة لتحقيق رقابة مصرفية فعالة لتضمن تحقيق السلطات الرقابية لإتباع البنوك سياسات محاسبية مناسبة، وسنخصص هذا الفصل لفهم النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي في البنوك من خلال مباحثه الثلاثة المتمثلة في المبحث الأول مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي، والمبحث الثاني مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي أما المبحث الثالث فسنتطرق إلى الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي رقم07.

([1]) **بنك التسويات الدولية**، منظمة دولية تنظم وترعى التعاون النقدي و تقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم مقره مدينة بازل بسويسرا، وسميت لجنة بازل التي كانت تحت اشراف هذا البنك نسبة لمدينة بازل.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي

يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي أفضل خيار لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي. حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية IAS/IFRS. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف ومجال تطبيق هذا النظام وكذا خصائصه وإسحداثاته وفي الأخير إلى أهداف هذا النظام.

المطلب الأول : تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومات المالية عن طريق تخزينها وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها بما يسمح بعرض قوائم مالية تعكس بصدق الوضعية المالية للكيان أوالوحدة المعنية وأدائها ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

تطبق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، حيث تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية :

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- ✓ التعاونيات؛
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أوالمعنويون المنتجون للسلع أوالخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يماسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

[1] سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة والأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص246.

- ✓ وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.[1]

المطلب الثاني : خصائص وإستحداثات النظام المحاسبي المالي

هناك مجموعة من العناصر تمثل أهم خصائص النظام المحاسبي المالي نذكرها فيما يلي:

- ✓ لها إطار مرجعي مستمد من النظرة الانكلوساكسونية؛
- ✓ معدة لمصلحة المستثمرين؛
- ✓ إعداد المرجع بالاعتماد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي؛
- ✓ معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي إطار مفاهيمي وليس قواعد؛
- ✓ تنميط شامل في نفس الوقت للقواعد المحاسبية وعناصر المعلومة المالية من ملحق، تقارير، تسيير،...؛
- ✓ تطبيق إجباري لكل المعايير المحاسبية وكل التفسيرات؛
- ✓ أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات؛
- ✓ إدخال مفهوم القيمة العادلة أو الصحيحة، و التي تعوض التكلفة التاريخية في عملية تقييم الأصول والخصوم بقيمتها العادلة أو الصحيحة وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات، وذلك بغية معرفة وتقدير جيد لذمة المؤسسة؛
- ✓ إدخال مفهوم التحيين والتي تهدف إلى معرفة اثر عنصر الزمن من الأصل على عملية تقييم الأصول والخصوم؛

---

[1] سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة والأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص246.

- ✓ تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.[1]

بالإضافة إلى الخصائص يتميز أيضا النظام المحاسبي المالي بأربعة إستحداثات رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية، والذي سيسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات؛
- ✓ الإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- ✓ النظام المحاسبي الجديد أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
- ✓ الكيانات الصغيرة وإمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.[2]

المطلب الثالث : أهداف النظام المحاسبي المالي[3]

[1] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد رقم 06، ص ص291-292.

[2] **يوسف حريزي، تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية علوم إقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص42 .**

[3] آيت محمد مراد، أبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات و أهداف"**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009، ص ص3-4.

جاء النظام المحاسبي المالي لتحقيق جملة من الأهداف يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ✓ يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- ✓ جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- ✓ قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- ✓ المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير ؛
- ✓ يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- ✓ يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- ✓ إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- ✓ يسمح بتسجيل مجموع تعاملات المؤسسة بطريقة موثوق بها وشاملة مما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- ✓ يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- ✓ استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

- ✓ النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بتقليل التكاليف في تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي

اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح، فمنهم من لايحصر نطاق مشكلة الإفصاح في تفصيل القوائم المالية المعروضة أوفي أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم وإنما تعدى هذا ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية المعلومات والارقام المعروضة في هذه القوائم. وفيما يأتي سنتطرق إلى تعريف وأنواع الإفصاح المحاسبي وكذا الإفصاح عن المعلومات الكمية و الغير كمية في القوائم المالية وأخيرا الإفصاح المحاسبي في البنوك.

المطلب الأول : تعريف الإفصاح المحاسبي

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الإفصاح، حيث أشارت بعض التعاريف إلى أن الإفصاح يقوم بتوضيح وعرض المعلومات في صلب القوائم المالية بطريقة صادقة وعادلة، كما يعتبر أيضا نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها، والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها.[1]

[1] خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد رقم02،2002، ص152.

أيضا يعرف الإفصاح على أنه عملية ايصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يحتاجها ويستخدمها ويوظفها، سواء داخل المؤسسة أوخارجها، مع وجوب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، وكذا الوسيلة والوقت الذي تم الإفصاح فيه.[1]

كما يعرف الإفصاح على أنه عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل يضمن إبراز الأمور الجوهرية والمادية التي تضم محتوى القوائم المالية نفسها وبكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها.[2]

المطلب الثاني : أنواع الإفصاح المحاسبي و الإفصاح عن المعلومات الكمية والغير كمية في القوائم المالية :

- **أنواع الإفصاح المحاسبي :**

للإفصاح أنواع عديدة نذكر منها مايلي :

1. الإفصاح الكامل :[3]

يشير إلى مدى شمول القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، حيث يعتبر هذا النوع من الإفصاح مهم وضروري ويعتبر كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

---

[1] مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص3.

[2] محمد مطلق العتيبي، **القياس و الإفصاح المحاسبي عن الأداء الإجتماعي في القطاع المصرفي**، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص ص62-63.

[3] أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر2009، ص6.

2. الإفصاح العادل : [1]

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازية لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3. الإفصاح الكافي : [2]

يتضمن هذا النوع من الإفصاح إلى الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية حتى لا تكون هذه القوائم مضللة، و مفهوم الحد الأدنى يختلف حسب احتياجات المصالح بالدرجة الأولى لأنه يؤثر بشكل مباشر في اتخاذ القرار ويكون تبعا للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4. الإفصاح التفاضلي :[3]

في الإفصاح التفاضلي يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أوالتفاضل، فيعتمد الإفصاح التفاضلي على القوائم السنوية المختصرة أي الملخصة لأن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا لمعلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.

5. الإفصاح الملائم :[4] هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات و كذا الملائم لظروف و طبيعة المنشأة.

---

[1] المرجع السابق، ص6.

[2] جمعة فلاح محمد حميدات، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة عمان، 2004، ص76.

[3] رضوان حلوة، **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري–التطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة حلب–جامعة عمان الأهلية، 2005، ص218.

[4] رولاكاسر لايقة، **القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار**، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، 2007، ص56.

6. الإفصاح الوقائي (التقليدي) :[1]

أي أن القوائم المالية يجب الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف من هذا الإفصاح حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

7. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) :[2]

الإفصاح التثقيفي هو الاتجاه أوالتحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير عادية في القوائم المالية، وأيضا الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

- **الإفصاح عن المعلومات الكمية وغير الكمية في القوائم المالية :[3]**

1. المعلومات الكمية :

يجب أن نركز على المعلومات المالية أوالمعلومات الأخرى، عند اختيار معايير لتقرير أيٌ البيانات الكمية تعتبر أهم للمستثمرين والدائنين، فعندما نكون بصدد مقارنة مؤسسة بمؤسسات أخرى أوإعداد مقارنات على مدار الزمن بالنسبة لمؤسسة واحدة نجد أنه لا يمكن للمستثمرين افتراض أن جميع البيانات الكمية التي تتضمنها التقارير ذات احتمالات دقة متساوية، ولذلك يجب أن تركز البحوث المحاسبية على طرق قياس وتقرير البيانات الإحتمالية بدرجة أكبر من التركيز على المقادير المحددة، ولكن القارئ الملم يعتمد بدرجة أكبر على بعض عناصر القوائم المالية، ويجب أن يكون قادرا على توقع الإفصاح الكامل إذا لم يتحقق هذا الافتراض، كقياس الأصول الغير الملموسة فقط خلال مدى واسعا نسبيا من الثقة، فلذلك يعتبر الإفصاح عن عدم التأكد في العناصر النقدية كودائع في البنوك والعملات الأجنبية، مهما وملائما بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لأصل غير ملموس مساو في المقدار.

---

[1] المرجع السابق، ص56.

[2] المرجع السابق، ص56.

[3] إلدون س هندريكسن،ترجمة وتعريب كمال خليفة أبوزيد، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، كلية التجارة-جامعة الاسكندرية، 2008، ص ص769-772.

2. المعلومات غير الكمية :

إن المعلومات التي لا يمكن التعبير عنها بمقاييس معينة يصعب تقييمها سواء كان ذلك بالنسبة لأهميتها النسبية أو ملائمتها، لأنها تعطي أوزان مختلفة لمستخدميها تساعدهم في اتخاذ القرارات، لذلك فإن المعلومات التي تعطي وزن أكبر في اتخاذ القرارات تكون أكثر ملائمة من المعلومات التي تعطي وزن أقل، وذات اهمية بدرجة كافية لدرجة أنه لا يجب حذفها، إذ تعتبر المعلومات الغير كمية ملائمة والإفصاح عنها مثمرا إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات، أي أنها تعتبر ملائمة إذا أضافت إلى إجمالي منفعة المعلومات ما يعوض أثر زيادة التفاصيل وصعوبة التحليل ويزيد عنه.

المطلب الثالث : الإفصاح المحاسبي في البنوك

إن طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها البنك باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية ومدى مساهمته في الوثوق في النظام النقدي للدولة، وما للبنوك من القدرة على امتلاك سلطة اقتصادية وسياسية هائلة، كل هذا يضع البنوك مركز سيطرة في أي نظام إقتصادي، ومن هنا تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي، فمن أجل تحسين جدوى وفائدة المعلومات المتاحة عن القطاع المالي يجب صياغة متطلبات حد أدنى من الإفصاح، حيث تتوفر هذه المتطلبات على جودة وكمية المعلومات التي يجب توفيرها للمشاركين في السوق وكذا الجمهور، فمن أجل توفير معلومات جيدة واكتساب سمعة جيدة يتم تشجيع البنوك على تحسين نظم معلوماتهم الداخلية وذلك لتوفير اختيارات رشيدة يحتاجها المستثمرون تتضمن معلومات سليمة عن شكل وطبيعة المخاطر ذات الصلة، لذا فالإفصاح آلية تجعل البنوك تحتك بنظام السوق وينبغي أن يكون شاملا بدرجة كافية تسمح بالوفاء باحتياجات المستخدمين الآخرين ضمن حدود ما يمكن اشتراطه بدرجة معقولة، فالاعتراف المناسب بالدخل والمصروفات وأيضا تقييم شكل مخاطرة البنك بأكمله بما فيه البنوك المدرجة داخل وخارج الميزانية وكفاية رأس المال والقدرة على الصمود في وجه المشكلات قصيرة المدى والقدرة على توليد رأس المال إضافي، أيضا قد يحتاج المستخدمون الى معلومات لفهم أفضل للخصائص الخاصة لعمليات

البنك، وخاصة القدرة على السداد والسيولة ودرجة المخاطرة النسبية المتضمنة في مختلف أبعاد الأعمال المصرفية.

فرغم تطور طبيعة الأنشطة التي يمارسها البنك إلا أن القيود التي تحكم مزاولة أنشطة البنك لا زالت قائمة، وبالتالي فإن الإفصاح في البنك يجب أن يمكن مستخدمي القوائم المالية من إمكانية قياس قدرة البنك على الاستمرار و الربحية ومركزه المالي من حيث درجة السيولة و الدرجة النسبية للمخاطر التي تواجه عناصر الأصول و الخصوم و كيف يتم مواجهتها من قبل الإدارة لأنه من المتعارف عليه أن البنك يمارس السيولة و الأمان و الحد من المخاطر.[1]

ونظرا لأهمية الإفصاح فقد خصص له معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية (الإفصاحات) الخاص بالإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى الدور الفعال الذي قامت به لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث أصدرت مجموعة من التوصيات في هذا الخصوص ومن أهمها :

1) يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف وتشمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق و مخاطر السمعة كما يتعين على المصرف أن يفصح عن كيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية؛
2) يجب أن تعطي الإيضاحات على المخاطر الهامة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة المصرف بوجه عام و مخاطرها و الإيرادات المحققة عنها؛
3) يجب أن يغطي الإفصاح كلا من المعلومات الكمية و النوعية.

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة البنوك في كل دولة في اختيار الممارسات المحاسبية التي تتماشى مع ظروفها. حيث تقوم البنوك

[1] بن فرج زوينة، **الإتجاهات العالمية للإفصاح في البنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة : المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص ص6-7.

المركزية بدور فعال في متابعة ومراقبة البنوك بتطبيق المعايير الخاصة بالبنوك وبعض نظم المراقبة مثل معايير لجنة بازل، حيث تتأثر هذه المنظمات والمتمثلة في معاييرها وإجراءاتها في كفاية الإفصاح في القوائم المالية.[1]

المبحث الثالث : الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 7

يهدف هذا المعيار إلى إلزام الكيانات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية حتى تمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه وكذا طبيعة المخاطر الناشئة من الأدوات المالية المعرض لها الكيان وكيف يدير الكيان تلك المخاطر.وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى ببنود القيمة العادلة والسياسات المحاسبية وكذا طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية.

المطلب الأول : بنود القيمة العادلة:[2]

تطلب المعيار الإفصاحات التالية عن القيمة العادلة :

1) يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والخصوم المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول و الخصوم؛
2) عند الإفصاح عن القيمة العادلة، على المنشأة تبويب الأصول و الخصوم المالية ضمن فئات
3) على الكيان الإفصاح عما يلي:

- ✓ طرق تحديد القيمة العادلة، وعند استخدام أساليب تقييم معينة يتم الإفصاح عن الفرضيات المستخدمة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من فئات الأصول و

---

[1] http://www.ao-academy.org/docs/alefsah07012010.pdf?fkm, 8 : 15, 2012/04/29,
الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ص ص 12-13 ،

[2] محمد أبو رضا، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية و العلمية)**، عمان-الأردن، 2008، ص788.

الخصوم المالية مثل الإفصاح عن فرضيات و تقديرات المعدلات و النسب المستخدمة في تقدير خسائر الإئتمان ومعدل الخصم المستخدم؛

- ✓ بيان فيما إذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط أو أنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار رقم (39)؛
- ✓ إذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها في القوائم المالية من خلال أساليب التقييم المبنية على فرضيات محددة فإذا حدث أية تغيرات على فرضية أوأكثر من تلك الفرضيات وأدى ذلك إلى تعديلا في القيمة العادلة، فإن على الكيان بيان تلك الحقيقة و الإفصاح عن الأثر الجوهري لهذه التغيرات على القيمة العادلة.

المطلب الثاني : السياسات المحاسبية [1]

يتضمن المعيار IFRS07 إشارة إلى المعيار IAS01 الذي يوجب على الكيان الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة من أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة وثيقة الصلة بفهم القوائم المالية.

- بما أن محاسبة التحوط انتقائية وخاضعة لشروط مقيدة طبقا للمعيار IAS39، فمن المهم أن تقدم الكيانات معلومات عن مدى تطبيقها لمحاسبة التحوط وتأثيرها على القوائم المالية من أجل تمكين المستخدمين من مقارنة القوائم المالية للكيانات المختلفة، كما ينبغي على الكيان أن يفصح بشكل مستقل عن تحوطات التدفق النقدي وتحوطات القيمة العادلة وتحوطات الاستثمار الصافي في العمليات الأجنبية؛
- وصف لكل نوع من التحوطات؛

[1] مريم صغيرموح، **القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ديسمبر2010 ،ص138-139.

- وصف للأدوات المالية المصنفة بأنها أدوات تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ القوائم المالية؛
- طبيعة المخاطر الجاري التحوط منها؛
- بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي، يقوم الكيان أيضا بالإفصاح عن الفترات التي يتوقع حدوث التدفقات النقدية فيها، ومتى يتوقع أن تدخل في عملية تقرير الربح أو الخسارة ووصف لأي معاملة استخدمت من أجلها محاسبة التحوط سابقا ولكن لم يعد حدوثها متوقعا؛
- عندما يكون مكسب أو خسارة على أداة تحوط في تحوط تدفق نقدي قد تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية، من خلال بيان قائمة التغيرات في حقوق الملكية، يجب على الكيان الإفصاح عن :
  1. المبلغ الذي تم الاعتراف به في حقوق الملكية خلال الفترة؛
  2. المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية وإدراجه في الربح أو الخسارة عن الفترة؛
  3. المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية خلال الفترة وإدراجه في القياس الأولي لتكلفة الإقتناء أومبلغ مرحل اخر لأصل أو التزام غير مالي في معاملة محل تحوط متنبأ بها ومحتملة الحدوث بدرجة كبيرة؛

الكيان أيضا مطالب بالإفصاح عن :

- التحوطات في القيمة العادلة عن المكاسب أوالخسائر على أداة التحوط والبند محل التحوط القابل للإرجاع إلى المخاطرة المتحوط منها؛
- عدم الفاعلية المعترف بها في الربح أو الخسارة الناشئة من تحوطات الاستثمارات الصافية في العمليات الاجنبية.

المطلب الثالث : طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية

على الكيان الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية والتي تتعرض لها المنشأة كما في تاريخ إعداد القوائم المالية. وتركز متطلبات الإفصاح هذه على المخاطر الناشئة من الأدوات المالية (ومنها مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق) وكيف يديرها الكيان ويعتمد مدى التعرض للمخاطرة على مدى تعرض الكيان لمخاطر ناشئة من الأدوات المالية.

- فيما يخص الإفصاحات النوعية على المنشأة الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي :

1) التعرض للمخاطر و كيفية نشوئها؛
2) الأهداف والسياسات والعمليات والأنشطة المتخذة لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياس هذه المخاطر؛
3) أية تغيرات في المخاطر والسياسات المذكورة سابقا.

- فيما يخص الإفصاحات الكمية يجب الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية عما يلي :

1) بيانات رقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ إعداد البيانات المالية على أن تكون مبنية على معلومات من ذوي العلاقة من المستويات العليا في إدارة الكيان؛
2) تركزات المخاطر.

- مخاطر الائتمان هي مخاطرة أن يسبب أحد طرفي أداة مالية خسارة مالية للطرف الآخر يعرف عن طريق الاخفاق في أداء إلتزام ما، ويجب فيها الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي :

1) الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المنشأة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة المنشأة؛
2) وصف للضمانات الموجودة بحوزة المنشأة مقابل تلك الأدوات؛

3) الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.

- الإفصاح عن الأصول المالية المستحقة أوالتي تعرضت للتدني بموجب الفقرة 37 من المعيار IFRS07، يجب على الكيان الإفصاح ولكل فئة من الأصول المالية عمايلي :

1) تحليل لأعمار الأصول المالية مستحقة القبض كما في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي لم ينطبق عليها شروط التدني؛
2) تحليل الأصول المالية التي تم اعتبارها قد تدنت وبشكل إفرادي، مع بيان العوامل المعتمدة من قبل المنشأة لاعتبار أن الأصل المالي قد تدنت قيمته؛
3) الإفصاح عن أية ضمانات بحوزة الكيان تتعلق بالأصول المالية المذكورة سابقا.[1]

- تعرف مخاطر السيولة بأنها مخاطرة أن يواجه الكيان صعوبة في أداء الالتزامات المرتبطة بالخصوم المالية ويشترط الافصاحات التالية :

1) تحليل استحقاق للخصوم المالية الغير المشتقة (بما في ذلك اصدار عقود الضمان المالي) الذي يدرج
الاستحقاقات التعاقدية المتبقية؛
2) تحليل استحقاق الخصوم المالية الغير المشتقة التعاقدية بما في ذلك المشتقات المالية عن تلك الاستحقاقات التعاقدية والتي تعتبر ضرورية لفهم توقيت التدفقات النقدية؛
3) وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة المتأصلة في تلك الخصوم المالية.[2]

- تعرف مخاطر السوق بأنها مخاطرة أن تتقلب القيمة العادلة أوالتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما بسبب التغيرات في الاسعار السوقية وتتضمن مخاطر السوق ثلاث أنواع من المخاطر : مخاطر العملات ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الاسعار الاخرى. ويجب الإفصاح عما يلي :

---

[1] محمد أبو رضا، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص790-791.

[2] Group revue fiduciaire, **Code ifrs normes et interprétations**, 6eédition, Paris,2011, P720.

1) تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد يتعرض لها الكيان كما في تاريخ القوائم المالية، مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية.
2) الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية؛
3) التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات.

ومن الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل الحساسية طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر والتي تظهر العلاقة المتبادلة بين متغيرات المخاطر مثل (معدلات الفائدة، معدلات أسعار الصرف) و استخداماتها في إدارة المخاطر المالية.[1]

[1] محمد أبو رضا، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص791.

خلاصة :

لقد كان نصيب البنوك من معايير الإبلاغ المالي قليل حيث خصص لها معيار الإبلاغ المالي رقم 07 والذي تعلق موضوعه بالإفصاحات في القوائم المالية الخاصة بالبنوك، ولهذا المعيار دور أساسي الذي يؤديه القطاع البنكي في الحفاظ على الثقة في النظام المحاسبي المالي، والإهتمام بالقدرة على الوفاء بالالتزامات والاحتفاظ بالسيولة النقدية الكافية. لذلك الزم هذا المعيار معدي القوائم المالية بإظهار كل الحقائق والإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى بنود القيمة العادلة في هذا المعيار ومتطلبات الإفصاح فيها وأهم السياسات المحاسبية ومدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية لذلك وجب الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة ومدى هذه المخاطر منها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

كما وضعت أيضا لجنة بازل مجموعة من التوصيات حيث ألزمت البنوك بالإفصاح عن المخاطر الناشئة من المشتقات المالية وكذا كيفية إدارتها هذه، بالإضافة إلى الإفصاح من المعلومات الكمية و النوعية.

الفصل الثالث:دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر

تمهيد :

مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق المالية وانتقاله من اقتصاد موجه ومخطط الى إقتصاد سوق يتأثر بالتغيرات الخارجية ويتفاعل معها دون تدخل الدولة، لذلك كان من نصيب مجمع سوسييتي جنرال الذي يمتاز بقوة مالية وإستراتيجية كبيرة، إمتلاك فرع في الجزائر، والذي هو موضوع دراستنا، لذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول تضمن تقديم لسوسييتي جنرال الجزائر مع التطرق لمجمع سوسييتي جنرال، وفي المبحث الثاني اعتمدنا على النظام المحاسبي المالي للحكم على مدى توافق القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر وقوانين النظام، أما في المبحث الثالث قمنا بدراسة مدى تطابق القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر مع معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية: الإفصاحات.

المبحث الأول : تقديم بنك سوسييتي جنرال الجزائر (Société Général Algérie)

مجمع سوسييتي جنرال هو من أوائل المجمعات في قطاع الخدمات المالية التي تعتمد على نموذج العمل المصرفي المتنوع على مستوى عالمي، تربطه قوة مالية وإستراتيجية حتى يكون دائما في نمو تقدم مع الطموح بأن يكون ذو مرجعية في أسواقه، إختاره الزبائن لأنه يتسم بالجودة وقدرة التحكم و الإلتزام بالموظفين حتى يستطيع تقديم خدمات جيدة للزبائن.

سوسييتي جنرال الجزائر تعد من أوائل البنوك الخاصة في الجزائر، مملوكة كليا من طرف مجمع سوسييتي جنرال.

المطلب الأول : عرض مجمع سوسييتي جنرال[1]

1) تقديم المجمع :

يحتوي مجمع سوسييتي جنرال على 157 ألف موظف متواجدين في 85 بلد يرافقون يوميا أكثر من 33 مليون زبون في جميع أنحاء العالم، ففروع سوسييتي جنرال تقدم خدمات لزبائنها الأفراد والشركات والمؤسسات والتي تتمحور في مايلي :

- بنك التجزئة في فرنسا مع فروع سوسييتي جنرال، قرض الشمال وبورسوراما (بنك الكتروني) Boursorama ؛
- بنك التجزئة العالمي المتواجد في اوروبا الوسطى والشرقية وروسيا، حوض البحر الأبيض المتوسط، افريقيا، آسيا؛
- بنك التمويل والاستثمار مع خبرتها العامة في ميدان بنوك التمويل والاستثمار ونشاط السوق (السوق المالي).

[1] من إعداد الطالبة من وثائق المؤسسة متاحة على الموقع http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

سوسييتي جنرال لها أيضا دور هام في مجال الخدمات المالية المتخصصة للبنوك وتسيير أصول وخدمات المستثمرين.

2) استراتيجية المجمع :

في سياق الانتعاش الاقتصادي الذي لا يزال مكررا على المستوى الدولي، أكدت سوسييتي جنرال التحسن في نتائجها المالية وتأقلمها مع محفظة نشاطها.

المخطط الإستراتيجي الطموح SG 2015، قدم في 15 جوان 2010 الذي هو جزء من هذه الديناميكية في بيئة جديدة ما بعد الأزمة العالمية، لتحقيق نمو دائم بأقل أخطار حول المحاور التالية :

- تقوية نموذج لبنك عالمي موجه إلى زبائنه وتتمركز حول 3 أعمدة (الشبكة الفرنسية، الشبكة العالمية، بنك التمويل والاستثمار)؛
- استكمال تحسين (الاستغلال الأمثل) لمحفظة نشاطات المجمع في ظل إطار تنظيمي واضح؛
- الحفاظ على تسيير صارم للأخطار؛
- تحويل النموذج العملياتي (التشغيلي)؛

3) الشبكات العالمية :

منذ أكثر من سنة 10سنوات مجمع سوسييتي جنرال ينتهج استراتيجية قوية تتمثل في تسريع وتيرة نموه وتنويع منتجاته المصرفية على المستوى العالمي في مواقع جغرافية تعتبر ثروات كامنة والتي يساهم فيها البنك للتطور و الإزدهار .

نجح البنك في كسب ثقة الزبائن من خلال وضعه لنموذج عالمي يتلائم مع الخصوصيات المحلية، وأيضا الإستفادة من الشبكات العالمية التي تحتل مواقع الريادة.

تموقع المجمع في الشبكات العالمية في آسيا منذ 2008 هو جزء من ديناميكية التنمية والتطوير في المناطق التي يعتبرها المجمع جالبة للربح.

مع الإشارة الى أن المجمع ساهم في العديد من اقتصاديات المناطق التي تطور فيها وازدهر عن طريق عرض المنتجات مصرفية متنوعة وخدمات جديدة وعلاقات شراكة مع زبائنه مما أدى إلى توسيع الشبكات العالمية والتي تحتوي على 3817 وكالة موزعة على 37 بلد.

أكثر من 62400 موظف من جنسيات متعددة يمتازون بخبرة عالية يقومون بخدمة 12.3مليون زبون (أفراد) و 800 ألف شركة.

في نهاية 2010 بلغ مجموع القروض 65.2 مليار أورو أي ما يقارب 8 مرات أضعاف ما حققته في سنة 2000، أما بالنسبة للإيداعات فارتفعت إلى 66.4 مليار أورو أي ما يقارب 7 أضعاف ما حققته في سنة 2000.

المطلب الثاني : تقديم سوسييتي جنرال الجزائر[1]

1) نشأة وتطوير بنك سوسييتي جنرال الجزائر :

منذ سنة 1987 الى غاية 2010 تم تطوير البنك على النحو التالي:

- في 1987 : فتح مكتب للتمثيل؛
- 1998 : الحصول على الترخيص المصرفي؛
- 1999 : انشاء فرع سوسييتي جنرال في الجزائر؛
- 2000 : فتح أول وكالة للزبائن في الأبيار (الجزائر العاصمة) في مارس 2000؛
- 2004 : سوسييتي جنرال الجزائر فرع بنسبة 100% لمجمع سوسييتي جنرال بعد شراء حصص المساهمين الأقلية؛

[1] من إعداد الطالبة من وثائق المؤسسة متاحة على الموقع http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

- 2007 : انشاء مديرية كبريات المؤسسات العالمية؛
- 2008 : انشاء مديرية كبريات المؤسسات الوطنية؛
- 2009 : انشاء بنك التمويل و الإستثمار ووكالة أصول الزبائن (خدمة الزبائن)؛
- 2010 : انشاء 3 مراكز أعمال في الجزائر : الشراقة، الرويبة وقسنطينة.
- تعرض سوسييتي جنرال الجزائر مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات البنكية بأكثر من 250 ألف زبون (أفراد) مهني و شركة وذلك بوضع شبكة تضم 63 وكالة ويد عاملة تتكون من 1300 موظف في 31 ديسمبر 2010.

2) الملحق رقم 1 : الهيكل التنظيمي لبنك سوسييتي جنرال الجزائر :

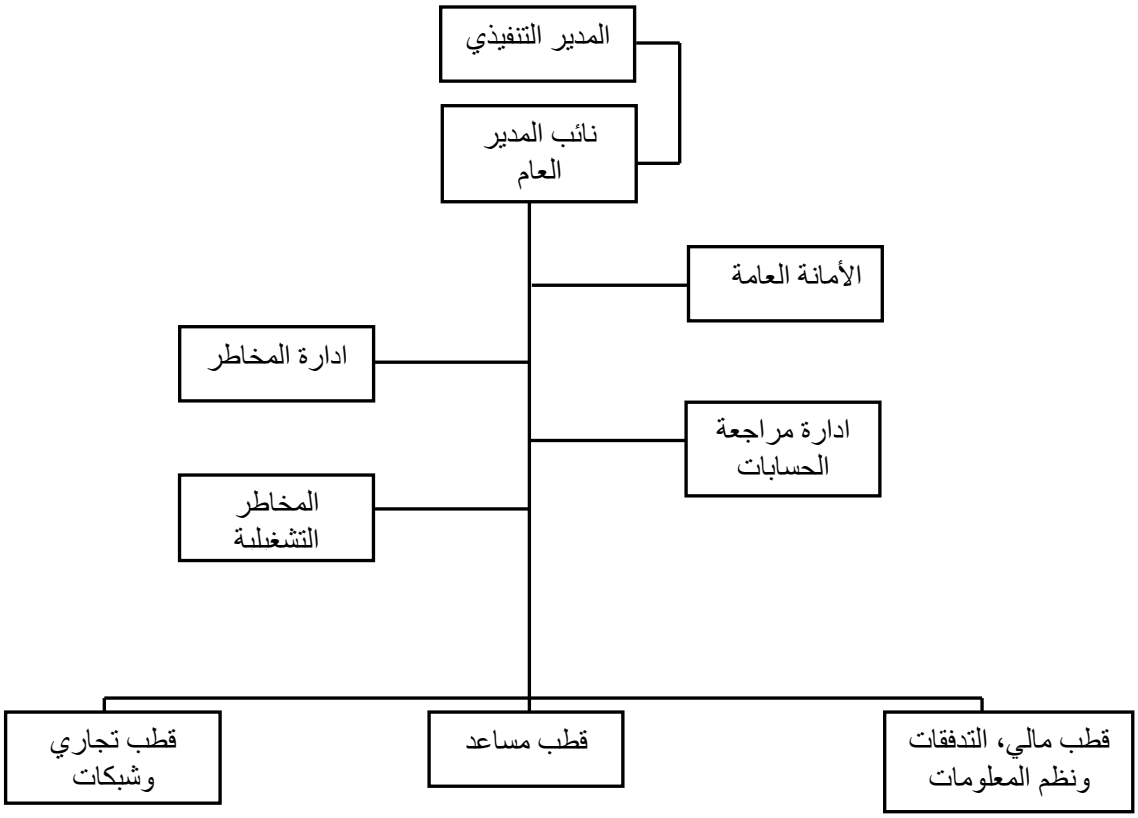

المصدر : هذا الشكل من وثائق البنك متاحة على الموقع:

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

المطلب الثالث : أهم الاستحداثات الداخلية لسنة 2010[1]

من أهم الأحداث المالية التي ميزت سنة 2010 في بنك سوسييتي جنرال الجزائر ما يلي :

- بنك سوسييتي جنرال الجزائر إمتثلت وتقيدت كغيرها من البنوك الناشطة في الجزائر بالقواعد المنصوص عليها بما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية 3.5 مليار دينار جزائري وبهذا رفعت سوسييتي جنرال الجزائر رأسمالها ب 10 مليار دينار جزائري؛
- في جانفي 2010 تم تجاوز مستوى 250 ألف زبون؛
- بنك سوسييتي جنرال الجزائر حصلت على 9 رخص (موافقات) بفتح 9 وكالات جديدة (القليعة، غرداية، الشراقة-عمارة، الرويبة-حسيبة، باتنة، قسنطينة، الشلف، المدية، سكيكدة، وهذا ما يرفع من عدد وكالات سوسييتي جنرال الجزائر إلى 63 وكالة موزعة على القطر الوطني الجزائري؛
- شبكة سوسييتي جنرال الجزائر تتوسع لأول مرة في الجنوب الجزائري وهذا بفتح وكالة غرداية؛
- وكالة الشراقة-عمارة هي أول مركز أعمال موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إبتداء النشاط بمحفظة تتكون من 120 زبون في ظروف جد حسنة؛
- بعد مرور 10 سنوات على وجود سوسييتي جنرال في الجزائر بهذه المناسبة قام المجمع بزيارة فرع سوسييتي جنرال الجزائر والقيام باجتماعات في بنك الجزائر وفي وزارة المالية مع الإدارة العامة للمجمع؛

[11] من إعداد الطالبة من وثائق المؤسسة متاحة على الموقع http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

- خلال صيف 2010 أزال البنك الستار على هويته الجديدة (شعار جديد و توقيع جديد)؛
- سوسييتي جنرال الجزائر أعلنت على خدمتين جديدتين للرسائل البنكية SMS BANKING (الأفراد) ورسائل موجهة للزبائن المهنيين MESSAGI PRO؛
- ساهمت البنك في العديد من التظاهرات المهنية التي لها أثر هام جدّا في تنميتها وتطويها كمشاركتها في المعرض الدولي في الجزائر، الصالون الدولي للسكن و العقار ...الخ؛
- تعليم ووضع العديد من خطوط التمويل المهمة للزبائن؛
- شهد مركز التكوين في البنك تكوين منظم من طرف مجمع سوسييتي جنرال حول تقنية المقابلة (مقابلة التوظيف) وتسيير المالك المهنية هذا التكوين يجمع وظيفة إدارة الموارد البشرية للفروع الثلاثة الآتية :
  - الإتحاد الدولي للبنوك؛
  - بنك سوسييتي جنرال السنيغال؛
  - سوسييتي جنرال الجزائر.
- تم إعداد بيان داخلي وذلك بالسماح للمديرين والخبراء المهنيين بالتعبير شخصيا بسرية وثقة عن وجهة نظرهم وآرائهم حول تنظيم مؤسساتهم والتحسينات الواجب القيام بها؛
- 2010 هي سنة وضع النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير والمحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

المبحث الثاني : بيان توافق القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال و قوانين النظام المحاسبي المالي[1]

تقوم سوسييتي جنرال الجزائر بعرض القوائم المالية المحاسبية في 2010/12/31 وفقا لأحكام النظام رقم 09-04 في 23 جويلية 2009 والمتضمن مخطط حسابات بنكي والقواعد المحاسبية البنكية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية، وكذلك النظام رقم 09-05 في 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية. أما طرق العرض والتقييم فتكون مطابقة لأحكام النظام 09-08 في 29 ديسمبر 2009 المتعلقة بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

المطلب الأول : تغيير الطرق المحاسبية

لقد تضمن القرار المؤرخ في 14 رجب 23 الموافق ل 2008 جويلية 26 المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، محتوى وتقييم القوائم المالية وكذلك مدونة وقواعد تسيير الحسابات، في البنوك والمؤسسات المالية،.[2]

---

[1] من إعداد الطالبة من وثائق المؤسسة متاحة على الموقع http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

[2] نظام رقم09 – 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76

القانون 07/11 في 25 نوفنبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي[1] الذي تم تأجيل الدخول لسريان تطبيقه إلى تاريخ 01 جانفي 2010 بمقتضى الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، أسس نظام محاسبي مالي جديد حل محل المخطط المحاسبي الوطني.

أصدرت وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة تعليمة رقم 02 في 29 أكتوبر 2009 المتعلق بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي 2010 الذي يهدف أساسا إلى شرح و تفسير التغيرات في الطرق المحاسبية.

سوسييتي جنرال الجزائر طبقت إجراءات الانتقال المنصوص عليها في التعليمة رقم 02 مما نتج عنه إعداد وعرض قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.المعطيات المقارنة للسنة المختتمة في 31 ديسمبر 2009 والميزاتية في 31 ديسمبر 2009 يتم إعادة معالجتها بطريقة رجعية وذلك من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع المعلومات المالية الخاصة بالسنة المغلقة 2010.

المطلب الثاني : الطرق المحاسبية الأساسية

- **تحويل العمليات بالعملة الصعبة :**

الصفقات المسجلة بالعملات الأجنبية تحول إلى العملة الوطنية وذلك باستعمال معدل الصرف الجاري (المعمول به) في تاريخ الصفقة، خسائر وأرباح الصرف الناتجة عن عده

[1] القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر بالجريدة الرسمية في 25 نوفمبر 2007، العدد 74.

صفقات والناتجة عن عملية التحويل بالمعدل الجاري عند تاريخ الإقفال للأصول والخصوم النقدية المسجلة بالعملة الصعبة نقوم بمعالجتها محاسبيا عند النتيجة.

معدل سعر السوق المطبق على عناصر الأصول والخصوم هو العملة الصعبة بما يقابلها بالعملة الوطنية كما ورد في قائمة التسعير لبنك الجزائر.

- **التثبيتات المادية والمعنوية :**

نقوم بتسجيل الأصول المعنوية عند إقتنائها بشكل منفصل بسعر تكلفتها (التكلفة التاريخية) قبل التسجيل المحاسبي الأولي.

التثبيتات المعنوية تكون مقيّمة بالتكلفة المتناقصة (المتدنية) لتراكم الإهتلاكات وخسائر القيمة، أما التثبيتات المعنوية التي يتم إنشاؤها داخليا (داخل المنشأة) لا يتم رسملتها، والمصاريف الملتزم بها يتم تسجيلها محاسبيا في النتيجة عند تحملها.

التثبيتات المعنوية يتم إهنلاكها حسب مدة المنفعة الإقتصادية ويتم إخضاعها لإختبار خسارة القيمة في كل مرة وبالتالي يكون هذا مؤشر بأن التثبيتات المعنوية نقصت قيمتها في مدة الاهتلاك وطريقة الاهتلاك للتثبيتات المعنوية يتم إعادة فحصها على الأقل عند إقفال كل دورة.

التثبيتات المادية يتم تسجيلها محاسبيا بتكلفة تاريخية منقصا منها الإهتلاكات، التكلفة التاريخية تحتوي على كل التكاليف المباشرة عند الإستحواذ على الأصول المعنية، مصاريف الصيانة والتصليح يتم تسجيلها محاسبيا في حساب النتيجة خلال المدة التي تم تحملها فيها.

الإهتلاكات يتم حسابها حسب الطريقة الخطية وهذا من أجل إعادة كل أصل إلى قيمته المتبقية أخذا بعين الإعتبار مدة منفعته التي يتم تصنيفها كالآتي :

- ✓ برمجيات : 5 سنوات؛
- ✓ مباني : 50 سنة؛
- ✓ ترتيبات : 10 سنوات؛
- ✓ أصول مادية أخرى : 10 سنوات.

يتم مراجعة القيم المتبقية ومدة المنفعة للأصول عند إقفال (نهاية) الدورة. القيمة المحاسبية للأصل يتم تسجيل نقص قيمتها فورا وهذا لإرجاعها إلى القيمة الواجب إستردادها (تغطيتها) عندما تكون القيمة المحاسبية للأصل أكبر من القيمة الواجب استردادها المقدرة.

- **الأصول المالية :**

تصنف سوسييتي جنرال الجزائر أصولها المالية حسب المجموعات التالية (أصول مالية ممسوكة حتى تاريخ الإستحقاقها، الديون، الحقوق، الأصول المالية الأخرى) وهذا حسب ما جاء في النظام رقم 09-05 في 18 أكتوبر 2009، والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

تكون الأصول المالية مقيمة بتكلفة الإقتناء (وهي القيمة العادلة) عند تسجيلها المحاسبي الأولي للجهة المقابلة المعطاة أوالمستقبلة من أجل الإستحواد على الأصل وذلك بدمج تكاليف الصفقات ماعدا العوائد المستحقة والفوائد المتراكمة في تاريخ الإستحواد.

بعد التسجيل الأولي للأصول المالية تقيم حسب تصنيفها أوحسب القيمة العادلة أوحسب قيمتها الإهتلاكية.

مؤونة الأخطار للقرض تتبع أحكام التعليمة رقم 74-94 في 29 نوفمبر 1994 المرتبطة بتثبيت الحذر والوقاية لتسير البنوك والمؤسسات المالية.

- **الخصوم المالية :**

سوسييتي جنرال الجزائر تصنف خصومها المالية في الخصوم المالية أخرى، حيث لا تملك خصوم مالية ممسوكة بغرض الصفقات، الخصوم المالية الأخرى يتم تقيمها أوليا بتكلفتها بالقيمة العادلة للجهة المقابلة المتبقية بعد خصم كل التكاليف الثانوية عند تسجيلها، بعد التسجيل المحاسبي الأولي يتم تقيمها بالتكلفة المهتلكة.

تقسم الخصوم المالية الأخرى بين الديون تجاه المؤسسات المالية (الديون الحالية والآجلة)، الديون تجاه الزبائن (الحسابات التوفير والديون الأخرى) والديون الممثلة بأوراق مالية (سندات الخزينة).

- **الضريبة على الدخل :**

يتم تقييم الأصول والخصوم للضريبة المستحقة بموجب الفترات الحالية والسابقة لمبلغ الإسترداد أوالدفع المتوقع (المنتظر) من السلطات الجبائية.

يعاد النظر في القيمة المحاسبية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إقفال كل دورة ويتم تخفيضها في حالة ما إذا كان محتملا أن الربح الخاضع كافيا، سيكون متاحا للسماح لنا بالاستفادة من جزء أو كل الأصول الضريبية المؤجلة.

- **المؤونات :**

المؤونات يتم تسجيلها محاسبيا عندما تكون على عاتق البنك إلتزامات قانونية ضمنية نتجت عن وقائع سابقة، فمن المحتمل أن تتدفق موارد تتضمن منافع اقتصادية مطلوبة لتسوية هذه الالتزامات أي أن مبلغ المؤونة يمكن أن يقدر بطريقة موثوق بها.

1) مؤونات من أجل المخاطر والأعباء :

هذا البند يشمل جميع الخسائر المحتملة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بدعم الزبائن، فيما يتعلق بالإجراءات القضائية التي تم القيام بها من طرف مصالح بنك الجزائر المركزي لم ينتج عنها مخصصات نظرا لطبيعتها الاستثنائية، وعدم وجود قوانين فيما يتعلق بهذه الأرصدة (مخصصات الخسائر والمؤونات) وكذلك الطبيعة والخاصية الغير مالية لهذه المخالفات.

2) رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة (FRBG) :

حسب الفقرة (17) من التعليمة رقم 79-94 في 29 نوفمبر 1994،

توجه هذه الأموال من طرف البنك من أجل تغطية المخاطر العامة عندما يتطلب ذلك وهذا باتجاه الأخطار الملازمة للعمليات البنكية، هذا البند يحتوي أيضا على المؤونات النظامية التي تقدر ب 5 % للقروض المتوسطة والطويلة الأجل (المادة 141 الفقرة 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) التي تعتبر كإحتياطات .

- **عقود التأجير : (البنك كمستأجر)**

1) الإيجار التشغيلي :

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يتم بموجبها الاحتفاظ بجزء كبير من المخاطر وعوائد الملكية من قبل المؤجر على أنها عقود تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات العقد التأجيري التشغيلي كأعباء في حساب النتيجة بطريقة خطية على مدة عقد اللإيجار.

يتعلق هذا الأمر بتأجير أصول عقارية بفعل الفصل بين أسواق التأجير وأسواق البيع، شرط أن تكون قيمة الأصل المقدم بالتدفقات المعنية للمؤجرات تكون محققة، وفي نفس الوقت الممتلكات المؤجرة التي لم يتم تثبيتها لا تدخل في الأصول لأن هذه الأخيرة لا تعكس الواقع الاقتصادي.

2) الإيجار التمويلي : لا يمسك البنك الإيجار التمويلي كمستأجر.

- **عقود الإيجار : (البنك كمؤجر)**

1) عقود الإيجار التشغيلية : لا يمارس البنك العقود التشغيلية كمؤجر.

2) عقود الإيجار التمويلية : سوسييتي جنرال الجزائر تمارس التأجير التمويلي (LEASING) كعقود ايجار تمويلية.

البنك كمؤسسة غير مصنع وغير موزع، الأصول المؤجرة يسجلها محاسبيا كحقوق تمثل الاستثمار الصافي الموافق للأصل المؤجر خلال العقد لأقساط الإيجار المحصلة من طرف البنك يتم تسجيلها محاسبيا مع مراعاة الآتي:

- الفوائد المالية و تسجل محاسبيا في النتيجة؛
- استرجاع قيمة الأصل وتسجل محاسبيا في الحقوق.

الحقوق الممتلكة عن طريق هذه العقود هي أصول مالية وتتبع نفس قواعد التقييم التي تم عرضها سابقا.

المطلب الثالث : عرض القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر

يتم عرض القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر لسنة 2010 وفق قوانين النظام المحاسبي المالي كالآتي :

الملحق 2 : الميزانية في 31 ديسمبر 2010 :

الاصول	سنة 2010	سنة 2009	التغير
الصندوق ، البنك المركزي ، الخزينة العمومية ، مركز الصكوك البريدية	26415066	31022291	(4607225)
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	-	-	-
أصول مالية جاهزة للبيع	124560	357228	(232668)
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	11453886	14507081	(3053195)
سلفيات وحقوق على الزبائن	104829904	87117454	17712450
أصول مالية مملوك إلى غاية الاستحقاق	104829904	-	-
الضرائب الجارية – أصول	-	-	1167065
الضرائب الجارية – أصول	1167065	143538	343357
أصول أخرى	10475589	4433391	(3237926)

حسابات التسوية	15675	151181927	(4706339)
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة، أو الكيانات المشاركة	-	15675	-
العقارات الموظفة	2012405	-	-
الأصول الثابتة المادية	49195	2344194	(331789)
الأصول الثابتة غير المادية	-	58592	(9397)
فارق الحيازة	-	-	-
مجموع الأصول	158225705	155181372	3044333

الخصوم	**سنة 2010**	**سنة 2009**	**التغير**
البنك المركزي	-	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	306439	406439	(99949)

ديون تجاه الزبائن	109299451	106553794	2745657
ديون ممثلة بورقة مالية	8317997	7388589	929408
الضرائب الجارية - خصوم مؤجلة	1823658	799194	024464
الضرائب المؤجلة - خصوم	22107	20108	1999
خصوم أخرى	2921555	2529952	391603
حسابات التسوية	13530693	16508953	(2978259)
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	154064	431351	(277287)
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	4685157	41171287	513869
ديون تابعة	-	-	-
رأس المال	10000000	10000000	-
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	-
احتياطات	3353623	597715	2755908
فارق التقييم	-	-	-

فارق إعادة التقييم	-	-	-
ترحيل من جديد (+/-)	388082	3182288	(2794206)
نتيجة السنة المالية (+/-)	3422827	2591701	831126
مجموع الخصوم	158225705	155181372	3044333

المصدر : من وثائق البنك متاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

الملحق 3 : جدول حسابات النتائج :

البيان	سنة 2010	سنة 2009	التغير
+ فوائد و نواتج مماثلة	7855973	7349579	506394
- فوائد وأعباء مماثلة	(910489)	(712786)	(197703)
+ عمولات (نواتج)	4038023	2880527	1157496
- عمولات (أعباء)	(62135)	(61501)	(633)
+ نواتج النشاطات الأخرى	1508978	1438070	70908
- أعباء النشاطات الأخرى	(435414)	(245507)	(189907)
الناتج البنكي الصافي	11994936	10648382	1346554

- أعباء استغلال عامة	(5305221)	(4428726)	(876485)
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة وغير المادية	(636076)	(604141)	(31935)
الناتج الإجمالي للاستغلال	6053649	5615515	438134
- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	(2610247)	(2272310)	(337938)
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	1464042	545234	918807
ناتج الاستغلال	4907444	3888440	1019004
+ العناصر غير العادية (نواتج)	-	-	-
- العناصر غير العادية (أعباء)	-	-	-
ناتج قبل الضريبة	4907444	3888440	(1019004)

- ضرائب على النتائج و ما يماثلها	(1484616)	(1296739)	(187878)
الناتج الصافي للسنة المالية	3422827	2591701	831126

المصدر : من وثائق البنك متاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

الملحق 4 : خارج الميزانية :

البيان	السنة 2010	السنة 2009	التغير
التزامات ممنوحة	114197024	109883038	4313986
التزامات التمويل لفائدة الهيئات الملية	-	-	-
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	57954538	57638421	316117
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	-	-	-
التزامات ضمان بأمر الزبائن	53419629	52244617	1157012
التزامات أخرى ممنوحة	2822857	-	2822857
التزامات محصل عليها	28966437	14349243	14617194
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-	-

التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	28144056	8964975	19179081
التزامات أخرى محصل عليها	822381	5384268	(4561887)

المصدر : من وثائق البنك متاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

الملحق 5 : جدول تغير الأموال الخاصة :

البيان	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج	مجموع رأس مال الخاص
الرصيد في 2008/12/31	2500000	-	-	-	3391921	5891921
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	388082	388082
تغير فوارق التحويل	-	-	-	-	-	-
الحصص المدفوعة	-	-	-	-	-	-
عمليات الرسملة	7500000	-	-	-	-	7500000
صافي نتيجة السنة المالية	-	-	-	-	2591701	2591701
الرصيد في 2009/12/31	100000000	-	-	-	6371705	16371705
تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-
تغير فوارق التحوبل	-	-	-	-	-	-
الحصص المدفوعة	-	-	-	-	(2630000)	(2630000)

عمليات الرسملة	-	-	-	-	-	-
صافي نتيجة السنة المالية	-	-	-	-	3422827	3422827
الرصيد في 2010/12/31	100000000	-	-	-	7164532	17164532

المصدر : من وثائق البنك متاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

الملحق 6 : جدول تدفقات الخزينة : (الطريقة الغير مباشرة)

البيان	سنة 2010	سنة 2009	التغير
ناتج قبل الضريبة	**4907444**	**3888440**	**1019004**
+/-مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	636076	6104141	31935
+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى	-	-	-
+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى	1146205	1727075	(580870)
+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة	-	-	-

الاستثمار			
+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل	-	-	-
+/- حركات أخرى	-	-	-
=إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات اللأخرى	6689725	621656	470069
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	(81985)	(711857)	629872
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	(15876416)	22465925	(38342341)
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية	929408	1393989	(464581)
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية	5852838	(7895507)	13748344

- الضرائب المدفوعة	(1296739)	(552828)	(743911)
= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية	(10472895)	14699722	(25172617)
إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي	**(3783170)**	**20919378**	**(24702548)**
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات	-	-	-
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	(294890)	(1023973)	729083
إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار	**(294890)**	**(1023873)**	**729083**
+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين	(2630000)	7500000	(10130000)
+/- إجمالي التدفقات الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل	2262120	(12188577)	14450697

إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل	**(367880)**	**(4688577)**	**4320697**
تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها	-	-	-
ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (أ+ب+ج+د)	**(4445940)**	**15206828**	**(19652768)**

المصدر : من وثائق البنك متاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

المبحث الثالث : مطابقة القوائم المالية للبنك مع الإبلاغ المالي رقم 07 متطلبات الإفصاح للأدوات المالية

يتطلب معيار الإبلاغ المالي رقم 07 إفصاحات حول القيمة العادلة وكذا المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية كمخاطر السيولة والإئتمان والسوق وسنتعرض في هذا المبحث اذا ما كان بنك سوسييتي جنرال بقوم بالإفصاحات التي جاءت في هذا المعيار.

المطلب الاول : البنود بالقيمة العادلة[1]

يتم الأفصاح في القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر لسنة 2010 عن الأصول والخصوم المالية بعد التسجيل الأولي لها بالقيمة العادلة. وكذا تبويب الأصول والخصوم المالية ضمن فئات، بالإضافة إلى تشكيل مؤونات خطر القروض.

تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال أسعار منشورة في سوق مالي نشط (سوق أوراق أوبورصة) أوتاجر، أووسيط أوجهة منظمة كجهة حكومية، ونظرا للإطار النظامي لبنك سوسييتي جنرال الجزائر فهي غير ممثلة في السوق المالي أي الأدوات المالية غير متداولة في السوق، وبالتالي تعتبر آخر قيمة قبل إعداد القوائم المالية هي القيمة العادلة، إذا لم يحدث تغير في الظروف الإقتصادية خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني : السياسات المحاسبية[1]

لقد تطرق البنك للعديد من المخاطر منها : خطر القرض، خطر السوق، أخطار هيكلية (المعدل، الصرف، السيولة)، أخطار عدم التطابق، أخطار مرتبطة بتبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب، أخطار قانونية، أخطار جبائية، أخطار المرتبطة بالأمن المعلوماتي وأخطار مرتبطة بأمن الأفراد والقيم والممتلكات.

بنك سوسييتي جنرال الجزائر يعتمد على مبدأ الحيطة والحذر في تقييم المخاطر المختلفة وذلك بتخصيص مؤونات للأموال الممنوحة للغير (قروض للغير) منها مؤونة المخاطر والمصاريف، ورأس المال من أجل تغطية خطر بنكي عموما وذلك بتخصيص 5 % من القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

---

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالبنك.

[1 1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالبنك.

كما أفصح البنك على الحد الأعلى والأدنى الزمني للقروض الممنوحة للعملاء.

المطلب الثالث :طبيعة ومدى المخاطر الناشئة .[1]

لقد تطرق بنك سوسييتي جنرال الجزائر إلى الإفصاحات النوعية بذكر المخاطر الناشئة من الأدوات المالية وكذا المؤونات المشكلة لمواجهة هذا الخطر :

- **خطر اقرض :**

إدارة المخاطر لبنك سوسييتي جنرال الجزائر مهمتها الأساسية تسيير نظام التحكم بالأخطار باحترام المبادئ والقواعد المنصوص عليها من طرف السلطات الوصية الجزائرية، كل ارتفاع لمبلغ قرض الزبائن التجارية تكون محل ملف قرض رسمي وموثق بشكل كافي يتضمن تحليل ملائم وتوصيات مبررة للقرض على القاعدة التي يتم من خلالها انتقاء العمليات أوعدمه. خطوط القرض المبذولة بالمقابل هي جهود البنك المبذولة فيما يتعلق بالقرض بصفة عامة الممنوحة فترة قدرها سنة، هذه الخطوط يتم مراجعتها بعناية كبيرة.

- **أخطار التركز : (التكثف)**

- تتبع أخطار التركز للجهات المقابلة على مستوى الجهات المقابلة الأساسية الزبون أومجمع زبون، وتكون محل التصريح (للمنظمات الوصية الجزائرية والتابعة للمجمع سوسييتي جنرال). فيما يخص المساعدات الممنوحة لفروع المجماعات العالمية الكبيرة كل ملفات القروض مهما كان مبلغها يتم تحليلها تحت زاوية خطر الجهات المقابلة والتركز في

[1] من وثائق المؤسسة بتصرف من الطالبة متاح على الموقع http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf

2010/12/31 لم يستفيد أي زبون من أي مساعدة تجاوزت حد 25 % من رأس مال بنك سوسييتي جنرال الجزائر. وأيضا في نفس التاريخ مبلغ الأخطار المحتملة فيما يخص المستفيدين -والتي تجاوزت أخطارهم 15 % من رأسمال الخاص ببنك سوسييتي جنرال الجزائر-كانت أقل ب 10 مرات من رأسمالها الخاص الصافي.

- **الأخطار العملياتية (التشغيلية)** :

تتمثل في خطر الخسارة الناتج عن عدم التأقلم أوالعجز المحتمل من طرف إجراءات شخصية والنظام الداخلي أوالناتج عن وقائع خارجية. هذا التعريف النظامي يتضمن خطر قانوني ما عدا أخطار استراتيجية وأخطار الشهرة.

في هذا البنك الأخطار التشغيلية تجمع على 8 مجموعات : خلافات تجارية، خلافات مع السلطة، الأخطاء المتعلقة بتقييم الأخطار، أخطاء التنفيذ، الغش ونشاطات أخرى إجرامية، نشاطات غير مسموح بها أوغير قانونية في الأسواق، خسائر وسائل الاستغلال و اخيرا ضعف أوعجز نظام المعلومات.

- ✓ **نشاطات (RCSA) (أخطار وتقييم الرقابة الداخلية) :**

انجزت البنك نشاط تقييم ذاتي ذو أخطار والرقابة الداخلية في 2008-2009. عملية أخطار وتقييم الرقابة الداخلية هدفها تحديد وقياس العرض للبنك لمختلف الأخطار التشغيلية. يسمح بإعداد خريطة المهن والنشاطات والأخطار الملازمة والمتبقية بعد الأخذ بحين الاعتبار جودة أنظمة الوقاية والرقابة (وجود اجراءات وضع مراقبة دائمة).

✓ **المؤشرات المفتاحية للأخطار (KRI) :**

هي معطيات موضوعية كمية تسمح بالتقييم بطريقة دورية (ثلاثية) مستوى الخطر بالوحدة على سبيل المثال المعدل الدوري للعمال، عدد احتجاجات الزبائن، عدد أخطاء الخزينة، عدد العمليات المعلقة...الخ. عند الوصول إلى مستوى معين يسمح بإنذار البنك(ما بين 2009 و2010 عدد المؤشرات المفتاحية للأخطار انتقل من 16 إلى 31 من أجل تحسين الأخطار المترتبة عن 3 مجموعات : الأخطار التشغيلية، خلافات تجارية وخلافات مع السلطات وأخطاء التنفيذ).

✓ **تأمين أنظمة المعلومات :**

تأمين نظام المعلومات يحدد عن طريق مجمل المعطيات والمصادر (المادية والبرمجية) للبنك؛ يشمل النظام الذي يسمح بمعالجة المعطيات، تخزينها ونشرها، حيث يمثل أصلا هامّا يتوجب حمايته. الأمن المعلوماتي يقتضي تأمين مجموع المعطيات والمصادر المستعملة فقط في الإطار المخصص له.

✓ **مخطط مواصلة النشاط :**

سوسييتي جنرال الجزائر تتمتع بنظام يسعى إلى وقايتها بمختلف الأحداث و الوقائع مهما كان مصدرها طبيعيا أو إنسانيا (الفيضانات، الزلال، حريق، عطل، إضرابات،عدوى، أعمال شغب...)، والتي بإمكانها أن تشكل إضطرابا وتشويش كلي أو جزئي لسير نشاطات البنك.

- **مخاطر التسوية :**

هذا الصنف من المخاطر يقيس قدرة الوسيط على الوفاء بإلتزاماتهم عند الصفقات المرتبطة بالأسواق المالية عند الأخذ بعين الإعتبار الإطار النظامي، هذا البنك معني فقط بأسواق الصرف، أما صفقات العملة الصعبة لا يمكن القيام بها إلا عن طريق وسيط وحيد الذي هو المنظم نفسه (بنك الجزائر) ومنه خطر عدم الدفع يمكن اعتباره كخطر حقيقي يعارض بنك سوسييتي جنرال الجزائر.

- **مخاطر السيولة :**

تسيير خطر السيولة مؤمن من طرف قسم الخزينة الموضوعة مباشرة تحت سلطة الإدارة المالية للبنك. حالة السيولة يتم تتبعها يوميا مع عملية التنبؤ بوضع حالة وقائية للأيام القادمة، حيث يتم إعداد تقرير يومي ووثيقة شهرية شاملة للإدارة العامة، فمخطر السيولة يعتبر كخطر هيكلي ويتم فحصه دوريا كل (3 أشهر).

- **الأخطار المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب :**

وحدة مواجة تبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب هي جزء من إدارة المخاطر التشغيلية والمطبقة منذ ديسمبر 2009 والتي ترتبط هي أيضا بالإدارة العامة. وحدة اللأخطار المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وحدة مشكلة من مسيرين تحت مسؤولية وحدة داخل البنك التي تقع في السلم الهرمي تحت مسؤول الرقابة الدائمة، هذه الوحدة مهمتها وضع جهاز للوقاية ضد تبييض الأموال، بتشكل هذا الجهاز حول : توجيهات وتعليمات داخلية، مقياس تكوين لمجمل العمال، جهاز رقابة متموقع في الوكالات والمصالح المركزية.

- **الأخطار المرتبطة بالعمليات التجارية وحركة رؤوس الأموال في الجزائر :**

فيما يتعلق بالتصفية يكون التصريح المركزي على مستوى مصلحة التصفية المرتبطة بالبرنامجBack Office Comx.

مركزية متابعة الملفات المصفات للوكالات في الجزائر العاصمة تم القيام بها في 2010 بالنسبة لدورة النشاط 40130 ملف تم تصريح به.

- **جهاز قياس أخطار السوق :**

أخذا بعين الإعتبار اللإطار النظامي والأسواق المالية، بنك سوسييتي جنرال الجزائر ليس ممثل في السوق المالي، وبالتالي يتم معالجة العمليات لحساب الغير أيا كان تعلق الأمر بالاعتماد المستندي، التحويلات الموطنة في البنك أو عمليات الصرف. هذه العمليات المختلفة يتم تأطيرها وتتبعها ومراقبتها من طرف مصلحة المراقبة والرقابة المحاسبية المرتبطة ببرنامج Back Office Comx الذي يرسل طلبات المعالجة لهذه العمليات منذ منتصف 2010 هناك مصلحة مرتبطة بإدارة الخزينة التي تهتم بتتبع الأوامر السابقة الصادرة من بنك الجزائر التي تعتبر الهيئة الوحيدة المخولة لها تسيير هذا السوق.

الإفصاحات الكمية عن المخاطر الناتجة لقد تم الإفصاح عنها في التقرير المالي للبنك.

خلاصة :

بعدما قمنا بعرض القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر التي تكونت من الميزانية، جدول

حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة بالطريقتين المباشرة والغير مباشرة وجدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى الملاحق المرافقة للقوائم المالية لتوضيح الغموض فيها.

يقوم البنك بإعداد القوائم المالية وفق قوانين النظام المحاسبي المالي بعدما أفصح عن تغيير طرقه المحاسبية وانتقاله من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المستوحى من المحاسبة الدولية والمعايير المتعارف عليها دوليا (IAS/IFRS) وأيضا يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات، في الإفصاح عن تقييمه للأصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة وكذا المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية ووضع المؤونة لمواجهتها.

الـــخـــــاتـمـــــــة

شهدت الساحة المالية والمصرفية جملة من التحولات العميقة سواء في طريقة إدارتها أوفي المعايير المستخدمة لتقييمها، فضلا عن توسيع مجالات اهتمامها ووظائفها، الأمر الذي فرض عليها التكيف مع هذه التحولات قصد استيعابها ضمانا للبقاء. ولقد عرف النظام المصرفي الجزائري جملة من التحولات منها مما نتج عنه انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، مما ساعد البنوك بالحرص على استغلال الموارد المالية على أحسن وجه من خلال تشغيلها بشكل يضمن لها تحقيق أهدافها ، إستراتيجياتها ، برامجها و غاياتها ضمن إطار البيئة المالية و المصرفية التنافسية سعيا منها لبناء مركزا إستراتيجيا متميز من خلال اعتماد استراتيجيات مالية و مصرفية ترتكز على أحدث تقنيات و طرق التحكم المستعملة في عملية تمويل النشاط الاقتصادي لتفادي كل المخاطر التي قد تنجر عنها خاصة في ظل الأوضاع الراهنة لبناء علاقة جديدة بين المؤسسات و الدول لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني ضمن مفهوم الاستقلالية المالية.

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية. وهذا ما إهتم به مجلس المحاسبة الدولية وعمدت الى اصدار معايير محاسبية تشمل البيانات الواجب الافصاح عنها في معيار التقرير المالي رقم (07) الافصاحات المالية والذي ركز على الافصاحات في مجال البنوك والمؤسسات المالية.

- الجزائر بدورها عمدت إلى إصلاح النظام المصرفي مع دخولها إلى ‘لى إقتصاد السوق الأمر الذي أجبر البنوك على التفكير السريع و العميق في تحسين الخدمات وتنويعها، قامت السلطات النقدية بإصدار مجموعة من القوانين لمواكبة المحاسبة البنكية و التغيرات الاقتصادية ومن بينن هذه القوانين والقرارات : النظام رقم 09 04 في 23 جويلية 2009

والمتضمن مخطط حسابات بنكي والقواعد المحاسبية البنكية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية، وكذلك النظام رقم 09-05 في 18 أكتبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية والنظام 09-08 في 29 ديسمبر 2009 المتعلقة بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وبهذا فان الجزائر عمدت الى تطبيق القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على المحاسبة البنكية لتتماشى واقتصادها الوطني وتغيراتها حتى تضمن القوائم المالية مستوى عال في الإفصاح المالي والمحاسبي و تكون معدة وفق أسس واضحة و مفهومة لدى متخذي القرارات، لأن هذا النظام مستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

اختبار الفرضيات :

من خلال دراسة القوائم المالية لبنك سوسييتي جنرال الجزائر يمكن إثبات صحة أو بطلان الفرضيات كما يلي :

- يتم عرض القوائم المالية للبنوك وبالتحديد بنك سوسييتي جنرال الجزائر وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي، نظرا لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للبنك، ولقد إتضح أن هذه الفرضية صحيحة لأن البنك قام بعرض كل القوائم المالية كما جاء في قوانين النظام : الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في الأموال الخاصة والملاحق.
- يتم الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة الوثيقة الصلة بفهم القوائم المالية، بالفعل قام البنك بالإفصاح عن كافة السياسات المستخدمة في التقرير المالي له ومنه هذه الفرضية صحيحة.
- يقوم البنك بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الأدوات المالية : الإفصاحات (IFRS07) في الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية. يقوم البنك

بالإفصاح عن الخصوم والأصول المالية بالقيمة العادلة، أما الأصول المادية والمعنوية فيتم الإفصاح عنها بالتكلفة التاريخية وكذا الإفصاح عن المخاطر المحاسبية الناشئة من الأدوات المالية والمؤونات المخصصة لمواجة الخطر، ومنه الفرضية صحيحة.

من خلال دراستنا لبنك سوسييتي جنرال الجزائر توصلنا الى النتائج التالية والتي يمكن تعميمها على البنوك الجزائرية لأنها تطبق نفس القوانين.

- المعلومات التي أفصح عنها البنك في التقارير المالية تعتبر كافية لتلبية احتياجات المستخدمين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لأنها تقوم بإعداد القوائم كاملة كما جاء في النظام المحاسبي المالي.
- عرض الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للبنك والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة فيها، لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية بل تأتي في جداول مستقلة بعد عرض القوائم المالية مما يزيد من درجة الإفصاح عن المعلومات المالية في هذه القوائم.

التوصيات :

بناءا على النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي :

- تطوير عمل البنك من خلال إدخال النظم الالكترونية إلى العمل المصرفي وتحسين مستوى الخدمات المصرفية والسعي لتقديم منتجات جديدة كالصراف الآلي وبطاقات الائتمان، وبذلك يصبح البنك قادراً على مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة وتحسين أداء المصرف من خلال تقليل الروتين والخطأ إلى أدنى حد.
- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في البنك للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية.

- التقليل من القيود المفروضة على عمليات منح القروض والخدمات لأن ذلك يساعد على زيادة عدد المتعاملين مع البنك، وكذلك القيود المفروضة على إمكانية الحصول على أية معلومات تفصيلية تخص القوائم المالية الخاصة بالبنك .

آفاق البحث :

وفي الأخير فان أي عمل ومهما كانت الجهود المبذولة فيه فانه لا يخلوا من النقائص، وهذا العمل عبارة عن جزء صغير من سلسلة كبيرة في مجال المحاسبة الدولية والقطاع البنكي فلقد بحث فيه الكثير ومازال مفتوحا لباحثين جدد لدراسته من زوايا جديدة تخدم البحث العلمي بصفة عامة، كما نتمنى ان تكون إسقاط لواقعنا الوطني بصفة خاصة ليكون الباحث بدراسته مرآة لاقتصاد وطنه ومن أهم المواضيع التي أقترحها للدراسة لشخصي أو لغيري:

- الثغرات المحاسبية في القوانين الجزائرية التي أدت الى الفضائح المالية في القطاع البنكي.
- أهمية البيانات المالية والإفصاح عنها في القوائم المالية وكيف يمكن تداركها في القطاع البنكي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية :

الكتب :

1. رضوان حلوة، **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري-التطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة حلب-جامعة عمان الأهلية، 2005.
2. إلدون س هندريكسن،ترجمة وتعريب كمال خليفة أبوزيد، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، كلية التجارة-جامعة الاسكندرية، 2008.
3. محمد أبو رضا، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالى الدولية (الجوانب النظرية و العلمية)**، عمان-الأردن، 2008.

البحوث الجامعية :

1. محرزي جلال، **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2006 .
2. دوة محمد، **دور البنوك في الصناعة**، بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2004-2005.
3. قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2010.
4. مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية فى اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2007-2008.
5. مريم صغيرموح، **القوائم المالية البنكية فى ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ديسمبر2010.

6. فتاح حاج محمد، **دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية و مدى تطبيقه**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 200-2001.
7. سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة والأسواق المالية**، أطروحة دكنوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

8. **يوسف حريزي، تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية علوم إقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص42 .**

9. محمد مطلق العتيبي، **القياس و الإفصاح المحاسبي عن الأداء الإجتماعي في القطاع المصرفي**، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2009.
10. جمعة فلاح محمد حميدات، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة عمان، 2004.
11. رولاكاسر لايقة، **القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار**، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، 2007.

المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية :

1. بن فرج زوينة، **الإتجاهات العالمية للإفصاح في البنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة : المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.
2. آيت محمد مراد، أبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات و أهداف"**، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009.

3. مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، **التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود،** ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

القرارات والقوانين والمراسيم :

1. نظام رقم09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009، **المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها،** الصادر بالجريدة الرسمية الصادرة في 29 أكتوبر 2009، العدد 76.
2. القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي.
3. أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي،** ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف.

الجرائد والمجلات العامة :

1. كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر،** مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد رقم 06.
2. خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)،** مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد رقم02،2002.

المواقع الإلكترونية :

1. http://i3.makcdn.com/userFiles/h/o/hodhodegypt13/office/ebook5.pd, المحاسبة في المنشئات المالية, 2012/04/14

2. www.alexcham.org/pdf/إطار%20إعداد%20و%20عرض%20%المالية.pdf,

معايير المحاسبة المصرية إطار إعداد وعرض القوائم المالية، 2012/04/15,

3. http://www.ao-academy.org/docs/alefsah07012010.pdf(fkm, 2012/04/29,

الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ص ص 12-13

4. http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport_annuel_2010.pdf,2012/4/25

ثانيا-باللغة الأجنبية :

Group revue fiduciaire, Code ifrs normes et interprétations, 6eédition, Paris,2011.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق1	الهيكل التنظيمي للبنك	65
الملحق2	الميزانية في 31 ديسمبر 2010	76
الملحق 3	جدول حسابات النتائج	80
الملحق 4	خارج الميزانية	81
الملحق5	جدول تغير الأموال الخاصة	83
الملحق 6	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	84

الفهرس

البيان	الصفحة
الإهداء.....	ح.
الشكر.....	ط.
ملخص	
قائمة المحتويات.....	ي.
قائمة الجداول.....	ك.
قائمة الإختصارات والرموز.....	ل.
قائمة	م.

الملاحق.....	
المقدمة.....	**ن.**
الفصل الأول: البنوك والقوائم المالية البنكية	**1**
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك.....	3
المطلب الأول: تعريف البنوك	**3**
المطلب الثاني: أنواع البنوك	**4**
المطلب الثالث: وظائف البنوك.....	**4**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول القوائم المالية.....	**5**
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية.....	**5**
المطلب الثاني: الغرض من القوائم المالية.....	**6**
المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية.....	**7**
المبحث الثالث: القوائم المالية البنكية	**9**
المطلب الأول: القوائم المالية البنكية في المخطط المحاسبي الوطني.....	**9**
المطلب الثاني: القوائم المالية البنكية في النظام المحاسبي المالي.....	**11**
المطلب الثالث: القوائم المالية المختصرة للبنوك.....	**37**
خلاصة.....	**38**
الفصل الثاني: **النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية**	**39**
تمهيد.....	**34**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي	**41**
المطلب الأول: تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.....	**41**
المطلب الثاني: خصائص وإستحداثات النظام المحاسبي المالي.....	**42**
المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي.....	**44**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الإفصاح المحاسبي.....	**45**
المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي.....	**45**
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي والإفصاح عن المعلومات الكمية والغير كمية في القوائم المالية.....	**46**
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في البنوك.....	**49**
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 07.....	**51**
المطلب الأول: بنود القيمة العادلة	**52**
المطلب الثاني: السياسات المحاسبية.....	**53**
المطلب الثالث: طبيعة ومدى المخاطر الناشئة من الإدوات المالية	**54**
خلاصة.....	**57**
الفصل الثالث: **دراسة حالة بنك سوسييتي جنرال الجزائر Société Général Algérie**	**59**

تمهيد..... 60
المبحث الأول: تقديم بنك سوسييتي جنرال الجزائر..... 61
المطلب الأول: عرض مجمع سوسييتي جنرال 61
المطلب الثاني: تقديم بنك سوسييتي جنرال لجزائر..... 63
المطلب الثالث:أهم الإستحداثات الداخلية للبنك لسنة 2010..... 66
المبحث الثاني: بيان توافق القوائم المالية للبنك وقوانين النظام المحاسبي المالي..... 68
المطلب الأول: تغيير الطرق المحاسبية..... 68
المطلب الثاني: الطرق المحاسبية الأساسية..... 69
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية للبنك..... 75
المبحث الثالث: مطابقة القوائم المالية للبنك مع معيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية : الإفصاحات..... 87
المطلب الثالث: طبيعة ومدى المخاطر الناشئة..... 87
المطلب الأول: البنود بالقيمة العادلة..... 88
المطلب الثاني: السياسات المحاسبية 89
خلاصة..... 94
الخاتمة..... 96
قائمة المصادر والمراجع..... 100
الملاحق..... 104
الفهرس..... 105